الـرقـابـة المـالـيـة

مـجـلـة نـصـف سـنـويـة تـصـدرهـا المجموعـة العربية للأجهزة العليا للرقابـة المالية والمحـاسبـة.

اللجنـة الدائمة لشؤون المجلة

– الأمـانـة العـامـة للمـجـمـوعـة.
– ديـوان المحـاسبـة بالمـلكـة الأردنيـة الهـاشمـيـة.
– ديـوان الرقـابـة الماليـة والإداريـة للسلـطـة الـوطـنيـة الفلسطـينيـة.
– اللجنـة الشعبيـة العامـة لجهـاز المراجعـة المالية بالجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمـى.
– الجـهـاز المـركـزي للـمـحاسـبـات بـجـمـهـوريـة مـصـر الـعـربيـة.
– الجـهـاز المـركـزي للـرقـابـة والـمحاسـبـة بالجمهـوريـة اليـمـنـيـة.

هيئـة تحـريـر هـذا العـدد

– معالي السيدة/ فـائـزة الكـافي، الأميـن العـامـة للمجموعـة، رئـيـسـة
– السيد/ أحمد عبد الجليل العفيشات (ديـوان المحـاسبة بالملكـة الأردنيـة الهاشمية)
– السيد/ الهادي أبـو زيد القمودي (اللجنة الشعبية العامة لجهاز المراجعة المالية بالجماهيرية العظمى)
– السيـد/ مخـتـار حـامـد أبـو زيـد (جمـهـوريـة مـصـر الـعـربيـة)
– السيـد/ عـلي أحـمـد علـي الـديـن (" " ")
– السـيـد/ علـي محـمـد الجـوفـي (الـجـمـهـوريـة الـيـمـنـيـة)
– السـيـد/ خـالـد عـلـي زهـرة (الـجـمـهـوريـة الـيـمـنـيـة)
– السادة/ رضوان برق الليل وعبد السلام شعبان والصادق بن حسن وخميس الحسني (الأمـانـة العـامـة للمجموعة– الجمهورية التونسية).

عنـوان المجلـة

مقر الأمانة العامة للمجموعة: شارع الطيب المهيري، عـدد87، الطابق الأول – البلفديـر، 1002 تونـس – الهاتف: 71780040– الفاكس: 71780029 (00216)

العنوان الإلكتروني: www.arabosai.org - البريد الإلكتـروني: arabosai@topnet.tn

محـتـويات العـــدد

	الصفحـة
– كلمة العـــدد	1
– الافتتـاحيـــة	6
– مـــقـــالـــة	7
– المقال المحـرر	11
– المقال المترجم	21
– إصدارات جـديـدة	25
– أخـبار المجموعة	31
– أخـبار الأجهزة الأعضاء	33
– مواقع على الانترنت ذات العلاقة بطبيعة أعمال الأجهزة الرقابية	40
– شروط ومعايير النشر في مجلة" الرقابة المالية"	41
– تقرؤون في العدد 55 من المجلة	42
– قسيمة اشتراك في مجلة" الـرقابة الماليـة"	43
– الملتقى العربي– الأوروبي	ملحق

نبذة عن المجموعة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة

تـأسيس المجموعة وتنظيمها:

تأسست المجموعة العربية للأجـهـزة العليا للرقابة المالية والـمحاسبة سنة 1976 وفـقا لمحضر الاجتماع التأسيسي لرؤساء هذه الأجهزة الـمنعقد بالقاهرة في نفس السنة. وقد تم العمل فـيها بموجب اللوائـح التأسيسية والتنظيمية الصـادرة سنة 1976. وقد ألغيت هذه اللّوائح وحلّ محلّها النظـام الأساســي للمجموعة الذي قد تم إقراره في الـمؤتمر الثالث المنعقد في تونس سنة 1983.

أهـداف المجمـوعة:

– تنظيم وتنمية التعاون على اختلاف أشكاله بين الأجـهـزة الأعـضاء وتـوطيد الصلات بينها.
– تشجيع تبادل وجهات النظر والأفكار والخبرات والـدراسات والبحوث في ميدان الرقابة الـمالية بين الأجهزة الأعضاء والعمل على رفع مستوى هذه الرقابة في المجالين العلمي والتطبيقي.
– تقديم المعونة اللازمة إلى الـدول الـعربية التي ترغب في إنشاء أجهزة عليا للرقابة المالية والمحاسبة أو التي ترغب في تطوير الأجهزة القائمة لديها.
– العمل على توحيد المصطلحات العلمية بين الأجهزة الأعضاء في مجال الــرقابة الماليـة.
– العمل على نشر الوعي الرقابي في الوطن العربي مما يساعد على تقوية دور الأجهزة في أداء مهامها.
– تنظيم التعاون وتدعيمه بين الأجهزة الأعضاء في المجموعة والهيئات والمنظمات المتخصصة في جامعة الدول العربية والمنظمات الدولية للهيئات العليا للرقابة الماليـة "الانتوساي" والهيئات الدولية الإقليمية الأخرى التي لها صلة بأعمال الرقابة المالية.
– السعي لتكليف المجموعة بتسمية هيئات الـرقابة الـمالية التي تتولى مراقبة حسابات جامعة الـدول العربية وغيرها من المنظمات والهيئات والشركات التابعـة لها أو الممولة من قبلها، أو من قبل الـدول العربية والعمل على رفع مستوى الرقابـة فيها.

أعضاء المجموعـة:

تعتبر جميع الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في الدول العربية الأعضاء في جامعة الدول العربية أعضاء في المجموعة.

البنية التنظيميـة للمجموعة:

– الجمعية العامة.
– المجلس التنفيذي (ويرأسه حاليا الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة بالجمهورية اليمنية).
– الأمانة العامة (وتقوم بأعمالها دائرة المحاسبات بالجمهورية التونسية التي يعتبر رئيسها الأول أمينا عاما للمجموعة).

نشـاط المجمـوعة:

عقدت المجموعة إلى حد الآن، مؤتمرها الـتأسيسي في سنة 1976 في القاهرة، والـمؤتمر الأول في سنة 1977 بالقاهرة، والمؤتمر الطارئ في سنة 1980 بتونس، والمؤتمـر الثاني في السنة نفسهـا بالريـاض، والمؤتمر الثالث في تونس سنة 1983، وبعـد إقرار النظام الأساسـي الجـديد، عقـدت الجمعية العامـة للـمجموعة دورتها العادية الأولى في تونس سنة 1983 ودورتها العادية الـثانية في أبو ظبي سنة 1986، ودورتها العـادية الـثالثة في الخرطوم سنـة 1989 ودورتها العادية الـرابعـة في طرابلـس سـنة 1992، ودورتها الـعادية الـخامسـة في بيروت سنة 1995 ودورتها الـعادية السادسة فـي القاهرة سنة 1998، ودورتها العادية السابعة بالرباط سنة 2001 ودورتها العادية الـثامنة بعمان سنة 2004، كما عقـدت دورتها العادية الــتاسـعة بصنعاء سنة 2007.

كلمة العدد

حـول الخطة الإستراتيجية لديوان المحاسبة بدولة الإمارات العربية المتحدة

إعداد معالي الدكتور/ حارب سعيد العميمي

رئيس الديـــــوان

من الضرورة بمكان أن تكون لكل مؤسسة خطة تستند إليها في عملها ـ فهناك مثل قديم يقول: "إذا أخفقت في التخطيط، فإنك خططت للإخفاق". وتنبع أهمية "الخطة الإستراتيجية" من أنها تساعد المؤسسة المعنية في التركيز على مهامها وتوضيح ما يجب أن تقوم به، فضلا عن تحديد أهدافها ومعرفة كيفية قياسها بدقة لدى تحقيقها. وتمثل "الخطة الإستراتيجية" القاعدة التي يتم على أساسها وضع ميزانية صائبة ومدروسة. وإن وضع "خطة إستراتيجية" فعالة، يتطلب أولا فهم ماهية المؤسسة ونشاطاتها والجهات المستهدفة بخدماتها.

وبالنسبة لـ "ديوان المحاسبة"، فإنه هيئة مستقلة ترفع تقاريرها إلى "المجلس الوطني الاتحادي"، وتمارس صلاحياتها على جميع الوزارات والهيئات الاتحادية وكذلك المؤسسات التي تمتلك الحكومة الاتحادية لدولة الإمارات فيها حصة 25% كحد أدنى.

ويجري الديوان عمليات تدقيق لـ70 مؤسسة 12 منها مملوكة بالكامل أو جزئيا للحكومة الاتحادية. ويوفر "ديوان المحاسبة" للحكومة الاتحادية في دولة الإمارات العربية المتحدة مجموعة من الخدمات:

ـ تدقيق الإدارة المالية والالتزام بالقوانين.

ـ تدقيق معلومات الأداء لتقييم مدى تحقيق المعايير.

ـ تدقيق الأداء: الكفاءة والفعالية والتكاليف.

ـ التحقيق في عمليات الاحتيال وسوء الإدارة.

ـ توفير الإرشادات المتعلقة بأفضل الممارسات لتعزيز الحوكمة والأداء.

وتضم قائمة عملاء الديوان كلاّ من: المجلس الأعلى للاتحاد ورئيس الدولة، والمجلس الوطني الاتحادي، وهيئات ومؤسسات الحكومة الاتحادية وشعب دولة الإمارات العربية المتحدة.

يتجاوز عمر ديوان المحاسبة 30 عاما، ولكنه يمرّ الآن بمرحلة تطوير وتحديث طموحة، ومن المتوقع أن تلعب التغييرات التي يشهدها الديوان حاليا دورا كبيرا في الارتقاء بمعايير المحاسبة والأداء في الحكومة الاتحادية.

ويضم الديوان اليوم فريق عمل قوامه 226 موظفا، ولديه خطط لزيادة هذا العدد خلال السنوات القليلة القادمة. ويهدف ديوان المحاسبة إلى أن يصبح أحد أبرز الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في العالم، حيث تمكن حتى الآن من إرساء ثقافة مهنية راسخة، وتشكيل فريق من الخبراء الدوليين الذين يمتلكون كافة المقومات التي تمكنهم من تطبيق أفضل الممارسات وتطوير كوادر جديدة من المراقبين والمدققين الماليين الإماراتيين المؤهلين.

وبفضل هذه المبادرات، سيتمكن ديوان المحاسبة من المضي بخطى متسارعة في مسيرته للتطوير، فضلا عن ترسيخ دوره في ضمان إدارة الأموال العامة واستخدامها بالشكل الصحيح.

ولكن لضمان سير عملية تطوير وتحديث "ديوان المحاسبة" وفقا للجدول الزمني المحدّد، وتماشيا مع متطلبات الحكومة الاتحادية الإماراتية، يتطلب وجود "خطة إستراتيجية" توضيح أهداف وأولويات المؤسسة، وتمتد عادة إلى ثلاثة أعوام، وتشمل:

ـ المهمة: غرض المؤسسة والمهام المنوطة بها.

ـ الرؤية: ما تطمح المؤسسة إلى تحقيقه.

ـ القيم: المبادئ الأساسية للمؤسسة.

ـ الأهداف: الأشياء التي يجب أن تحققها المؤسسة لكي تنجح.

ـ مقاييس الأداء: آلية التأكد مما إذا كانت المؤسسة قد حققت أهدافها.

ويقوم أسلوب التخطيط الاستراتيجي الذي اعتمده "ديوان المحاسبة" على:

ـ تسهيل الخطة: يتم تكليف خبير مستقل بتسهيل عملية التخطيط الاستراتيجي، بشرط ألا يعمل وفق أجندة خاصة، أو يحاول أن يسوق لك شيئا ما. عمليا، يجب أن يتم اختيار شخص إداري رفيع المستوى يتمتع بخبرات واسعة في عمل مؤسسات تدقيق ورقابة القطاع العام للقيام بهذه المهمة، إذ أن مثل هذا الشخص يدرك جيدا التحديات العديدة التي تواجه أجهزة الرقابة العليا عادة.

ـ المشورة: استطلاع أكبر قدر ممكن من الأفكار والمقترحات المفيدة لدعم الخطة الإستراتيجية، ويجب أن يشمل ذلك موظفي المؤسسة وأصحاب المصلحة الخارجيين أيضا.

ـ وضع مسودة للخطة الإستراتيجية: استخدام المعلومات التي تم جمعها في المرحلتين السابقتين في وضع مسودة تتضمن وجهات النظر المطروحة القابلة للتحقيق.

ـ التزام البساطة: يجب أن تكون الخطة الإستراتيجية بسيطة وفعالة في الوقت ذاته من خلال التركيز على النشاطات والوظائف الأساسية. وليس بالضرورة أن تكون الخطة ضخمة، على اعتبار أن هناك وثائق أخرى تدعمها، مثل الميزانية وخطط وحدة الأعمال.

ـ تطوير مقاييس للأداء: من الضروري أن تكون قادرا على معرفة ما إذا كانت أهداف الخطة الإستراتيجية قد تحققت، كنتيجة وليس مجرد تحصيل حاصل. وينبغي أن تكون مقاييس الأداء دقيقة (واضحة ومختصرة) وقابلة للمعايرة (واضحة الكم) وقابلة للتحقيق (عملية ومنطقية) وذات صلة (بالمستخدمين)، وموقوتة (في إطار زمني محدد).

ـ مراقبة التقدم: يجب أن تخضع الخطة الإستراتيجية للمراقبة الدورية، حيث ينبغي إعداد تقارير مفصلة حول سير العمل حتى تاريخه في ضوء الأهداف ومقاييس الأداء المتفق عليها في الخطة. كما يجب مراجعة الخطة وتحديثها سنويا.

ويجب تدعيم الخطة الإستراتيجية بوثائق رئيسية أخرى مثل:

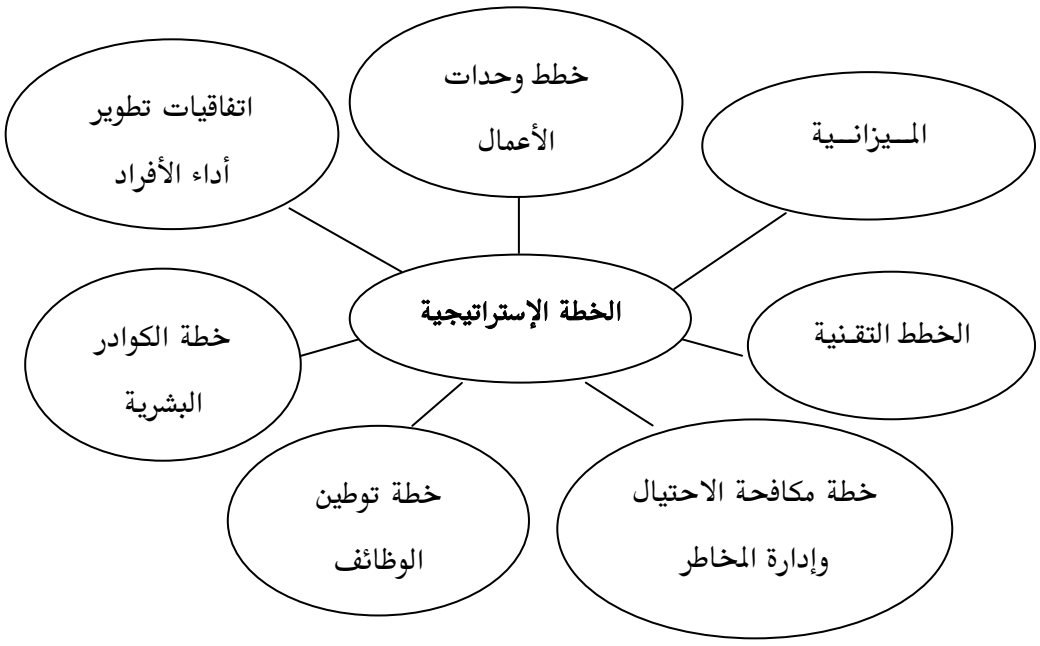

ويستند تطوير الخطة الإستراتيجية لـ "ديوان المحاسبة" إلى مبدإ البساطة. ولتحقيق ذلك، جاءت الخطة الإستراتيجية في صفحة واحدة، غير مثقلة بالتفاصيل الزائدة أو التعليقات السردية الطويلة. وبذلك، يمكن قراءة الخطة في غضون دقائق، كما يمكن للموظفين بسهولة استيعاب وفهم الأهداف المنشودة.

وتقوم منهجية "ديوان المحاسبة" لإعداد خطة إستراتيجية على مفهومي البساطة والتشاور. وللمساعدة في دفع آلية تطوير الخطة وتسهيلها، تمت الاستعانة بخبير مستقل يتمتع بمعرفة واسعة بأعمال مؤسسات التدقيق والرقابة المالية. وتم وضع خطتنا الإستراتيجية للفترة 2009-2012 توضح المهام التي تقوم بها مؤسسة "ديوان المحاسبة"، وكل ما تطمح إلى تحقيقه الخطة وإذا كانت بسيطة في هيكلتها، فإنها قوية بأهدافها وتطلعاتها.

وعلى سبيل المثال، تدرج خطتنا أهداف الديوان، وآلية قياس نجاحنا. فمعايير الأداء التي نعتمدها طموحة، وبالتالي فإن تحقيقها يتطلب أعلى مستويات التفاني والالتزام.

وسيتم تقييم الخطة الإستراتيجية والتقدم الذي حققه "ديوان المحاسبة"، عبر مراجعة نديّة (peer review) تستند إلى معايير "المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (انتوساي)"، وذلك في وقت لاحق من العام الحالي. وستجرى هذه المراجعة من قبل لجنة تضم عددا من كبار المدققين المحترفين من مؤسسات تدقيق عالمية أخرى.

ويجري حاليا وضع الميزانية التي ستدعم الخطة الإستراتيجية خلال العام القادم. وعلى كل حال، لا تزال هناك بعض الأعمال التي يجب إنجازها لإعداد بعض الخطط والوثائق الداعمة للخطة الإستراتيجية.

وإن دولة الإمارات العربية المتحدة بلد فتي تتمثل إحدى أولوياته الرئيسية في تطوير وتنمية إمكانات شعبه. ونظرا إلى أن عدد المواطنين الإماراتيين لا يتجاوز المليون، فإنه من الضروري توفير الفرص التي تتيح لهم تطوير إمكاناتهم لشغل المناصب الإدارية. ونظرا إلى أن عدد المحاسبين المؤهلين من أبناء الإمارات قليل، فإن "ديوان المحاسبة" يلتزم بمساعدة الكوادر الإماراتية على اكتساب المهارات المطلوبة التي تتيح لهم أن يصبحوا محاسبين متمرسين ومدققين ماليين أكفاء لقيادة مسيرة تطور ونموّ وطنهم مستقبلا.

وبهدف توفير خريطة طريق لجهود توطين الوظائف في "ديوان المحاسبة"، تمّ تطوير خطة توطين مرتبطة بالخطة الإستراتيجية، وتتضمن أهدافا ومقاييس أداء متعددة تتعلق بتوظيف وتدريب وتطوير الكفاءات الوطنية والحفاظ عليها. فليس بالضرورة أن تكون الخطة الإستراتيجية للجهاز الأعلى للرقابة معقّدة، كما لا ينبغي أن يستغرق إعدادها وقتا طويلا. فقد تم تطوير الخطة الإستراتيجية التي ستقود مسيرة "ديوان المحاسبة" على مدار الأعوام الثلاثة المقبلة في غضون أسبوع واحد فقط.

والجدير بالذكر أن هذه الخطة ستتيح لعملائنا معرفة ما إذا كان "ديوان المحاسبة" قد نجح في مهمته لما فيه خير دولة الإمارات العربية المتحدة.

وفي ما يلي بيان "الخطة الإستراتيجية" للفترة 2009-2012.

الخطة الإستراتيجية 2009–2012

المهمة
مساعدة الحكومة الاتحادية على الارتقاء بمعايير الحوكمة والأداء والمحاسبة في القطاع العام، وحماية الأموال العامة، وتنمية الكوادر والإمكانات الإماراتية
الرؤية
أن يصبح أحد أبرز مؤسسات المحاسبة والتدقيق المالي في العالم
القيم والمبادئ
الاستقلالية– العمل بحياد ودون أي خوف أو مِنّة — الخدمة المناسبة في الوقت المناسب– تزويد عملائنا بالمعلومات متى احتاجوا إليها
النزاهة– الأخلاق والصدق والموثوقية وصون الكرامة — احترام الآخرين–الكياسة والشفافية والمهنية العالية
عدم الانحياز– العدل والانفتاح — التعلم والتطور– الإصغاء والتفكير ومواجهة التحديات والعمل بذكاء
التركيز على خدمة العملاء– كسب احترام وتقدير العملاء — تطوير المهارات– تنمية الكوادر الإماراتية المحترفة
الجودة – إنجاز العمل ضمن الجداول الزمنية المحددة، والميزانية، ووفقاً لمعايير الجودة — القدوة الحسنة– التزامنا بأفضل ممارسات الحوكمة
الخدمات
تدقيق الإدارة المالية والالتزام بالقوانين /تدقيق معلومات الأداء لتقييم مدى تحقيق المعايير تدقيق الأداء– الكفاءة، الفاعلية،والتكاليف /التحقيق في عمليات الاحتيال وسوء الإدارة توفير الإرشادات المتعلقة بأفضل الممارسات لتعزيز الحوكمة والأداء
العملاء
رئيس الدولة والمجلس الأعلى للاتحاد / المجلس الوطني الاتحادي هيئات ومؤسسات الحكومة الاتحادية /شعب دولة الإمارات العربية المتحدة

الأهـداف	مقـاييس الأداء
المساعدة على الارتقاء بالحوكمة والأداء في القطاع العام	إصدار إطار عمل لحوكمة المؤسسات الاتحادية، ودليل لأفضل الممارسات – 31 ديسمبر 2010
كسب احترام وتقدير العملاء	نتائج استطلاعات آراء العملاء تظهر الوعي المتزايد بـ" ديوان المحاسبة" والتقدير المتنامي لأعماله–31 ديسمبر 2010
تدقيق تقارير المؤسسات الاتحادية وفقاً لمعايير التدقيق والرقابة الدولية	تدقيق الوزارات الاتحادية والمؤسسات غير الربحية وفقاً لمعايير التدقيق والرقابة الدولية–31 ديسمبر 2010 (تدقيق المشاريع العامة ذات الطبيعة الربحية–31 ديسمبر 2011)
تطوير وتقديم منهجيات تدقيق جديدة لتحقيق أفضل النتائج	تدقيق معلومات الأداء لتقييم مدى تحقيق المعايير–31 ديسمبر 2010 تدقيق الأداء– الكفاءة، الفاعلية، والتكاليف– 31 ديسمبر 2010 تطوير وتطبيق منهجيات وإمكانات تدقيق جديدة للتحقيق في عمليات الاحتيال وسوء الإدارة–31 ديسمبر 2011
تطوير المهارات من أجل تنمية الكوادر الإماراتية المحترفة.	تأهيل الكوادر الإماراتية كمحاسبين متمرسين، وتوفير فرص الحصول على شهادات اختصاصية أخرى–31 ديسمبر 2012
أن يكون وجهة مفضلة للعمل	تحقيق نسبة التوطين المستهدفة وهي 55٪ – 31 ديسمبر 2010
أن يكون مؤسسة عالية المستوى تتميز بالابتكار والكفاءة	مراجعة مستقلة تؤكد أن الديوان مؤسسة عالية المستوى تتميز بالابتكار والكفاءة الاقتصادية – 31 ديسمبر 2011

الافتتاحية

رقـابة وتدقيق من أجـل تنميـة مستدامـة

منحت الدساتير والقوانين الأجهزة العليا للرقابة صفة المدقق الخارجي على أعمال الحكومة وباقي الجهات الخاضعة للرقابة والتدقيق، وذلك بهدف ضمان سلامة النشاط المالي وحسن استخدام وإدارة المال العام في الأغراض التي خصص من أجلها بكفاءة وفاعلية واقتصاد وبنزاهة وشفافية ووضوح. إن ممارسة هذه الوظيفة بكفاءة تؤدي إلى تعزيز المصداقية والثقة بالسياسات المالية والإدارية والاقتصادية للحكومة. ومن أجل تحقيق أهداف الأجهزة العليا للرقابة بكفاءة وجودة عالية والمساهمة الفعالة في تنمية مستدامة، لا بد من بناء نظام رقابة داخلي سليم ومتين وفعال في جميع المؤسسات العامة والخاصة.

إن الرقابة والتدقيق ليست هدفا بحد ذاته وإنما إحدى الوسائل الفعالة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وبخاصة عندما تؤدي نتائج الأعمال إلى تعزيز الاستخدام الأمثل للموارد المالية والبشرية وتحد من هدر المال العام وتكافح الفساد وتعزز الشفافية والمساءلة في إدارة موارد الدولة، حيث تقوم معظم الأجهزة العليا للرقابة أثناء ممارستها أعمال الرقابة والتدقيق بتحديد الممارسات الجيدة في الجهات الخاضعة للرقابة وإظهارها كنقاط قوة في العمل المؤسسي للاستفادة منها وتعزيزها وتطويرها وتعميمها على الغير. كما تبرز هذه الأجهزة نقاط الضعف في نظام الرقابة الداخلي والأداء واقتراح توصيات وآليات لمعالجتها لما فيه خدمة المصالح العامة والمواطن.

وهذا المنهج في العمل الرقابي يساعد أصحاب القرار على جودة صنع القرار واستخدام الموارد العامة بعقلانية أكثر ويعزز شفافية ومساءلة المؤسسات ويقود إلى مستوى مناسب من الإصلاح المؤسسي في تقديم الخدمات الحكومية للجمهور وبناء دولة المؤسسات والقانون وينشر ثقافة المساءلة والمسؤولية وحكم القانون ويجعل من الشخص المسؤول والموظف العمومي قادرا على تقديم أجود خدمة للمصلحة العامة والجمهور ويسهم في تأسيس عملية التنمية المستدامة.

وتعتبر الأجهزة العليا للرقابة من المؤسسات الأساسية في الدولة التي تساهم في تعزيز التنمية المستدامة، وهذا يحتم عليها تطوير حلول إبداعية في أعمال الرقابة والتدقيق والارتقاء بخدمة الرقابة من التدقيق على الوثائق والمستندات إلى رقابة النظام والأداء وفق المنهج القياسي وتحويل هذه الخدمة إلى حاجة مطلوبة لدى المؤسسات والأفراد وهذا التحدي ينبغي على الأجهزة الأعضاء في المجموعة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (الارابوساي) التأكيد عليه في إطار مخططها الاستراتيجي لنشر ثقافة الحاجة إلى الرقابة والتدقيق.

والله ولـــي التـوفيـــــق

هيئـــة تحـــرير المجلة

تـــجربـــة
أداء المالية العامة في السلطة الوطنية الفلسطينية
وحاجتها إلى التدقيق الثنائي ومتعدد الأطراف

إعـــداد: سليم يوسف بصيلة،
مفتش بديوان الرقابة المالية والإدارية بفلسطين
بإشراف معالي/ د. محمود أبو الرُّب
رئيـــس الـديـوان

مـقدمـــة:

تعمل الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في ظروف وطنية محكومة بقوانين وأنظمة تنظم إستراتيجية وسياسة الرقابة والتدقيق وتحافظ على سيادة واستقلال الدولة، في حين يعمل ديوان الرقابة المالية والإدارية في فلسطين في بيئة مليئة بالتناقضات والتحديات الداخلية وتأثيرات الاحتلال الإسرائيلي المدمرة، حيث يسلب الاحتلال الإسرائيلي – وهو جوهر المشكلة– عناصر السيادة للدولة ومقوماتها ويحتبس ويدمر عملية التنمية والنمو الاقتصادي والاجتماعي ويفرض حصاراً اقتصادياً داخلياً وخارجيا ويقطَع أوصال الوطن ويفرض سياسة الفصل العنصري ويسيطر ويتحكم في تنقل الأفراد والبضائع، ويدمر رموز سيادة الدولة الفلسطينية ومعالمها المنشودة .التي تم بناؤها بجهود فلسطينية، وبدعم وتمويل عربي ودولي، مجسداً بذلك قانون القوة في ظل غياب قوة القانون في مساءلة الاحتلال الإسرائيلي ومحاسبته. وفي ظل هذه الظروف الاستثنائية وغير الطبيعية تعمل المؤسسات الفلسطينية جاهدة على تحسين الأداء وتعزيز الشفافية والمساءلة والمحاسبة ومكافحة الفساد.

ويهدف المقال إلى الوقوف على أداء المالية العامة في فلسطين للعام 2008 وتبيان حاجة ديوان الرقابة المالية والإدارية إلى التدقيق الثنائي ومتعدد الأطراف على المساعدات المالية والعينية المقدمة للشعب العربي الفلسطيني.

أداء المالية العامة في السلطة الوطنية الفلسطينية في العام 2008:

جاء الأداء المالي للسلطة الوطنية الفلسطينية للعام 2008 منسجما مع خطة الإصلاح والتنمية التي اعتمدتها الحكومة حيث تم تحقيق نجاح يعتد به في تنفيذ الموازنة العامة وإدارة الأمور المالية، وذلك من خلال تحقيق أداء أفضل للإيرادات وتوفير دعم خارجي للموازنة، تمكنت من خلاله الوفاء بالالتزامات واستعادة ثقة الجمهور.

لقد تم إعادة بناء النظام المالي في وزارة المالية وبدء العمل به مطلع العام 2008 وهو يعد من أحدث الأنظمة المالية المتوافقة مع المعايير الدولية في المحاسبة.

ويتيح هذا النظام من بين ميزاته إعداد التقارير المالية، سواء الشهرية أو الفصلية أو السنوية حول الوضع المالي للسلطة الوطنية الفلسطينية. وعليه، فإنّ هذا يدعو وزارة المالية إلى الإيفاء بالتزاماتها المنصوص عليها قانونا وذلك من خلال إعداد الحسابات الموحدة التمهيدية، والحساب الختامي للسلطة الوطنية الفلسطينية، وتزويد الديوان بنسخ منها، لتمكينه من أداء مهامه واختصاصاته في الرقابة والتدقيق وإبداء الرأي حول أداء السلطة الوطنية الفلسطينية في إدارة المال العام.

لقد شهد العام 2008 أداء فاق توقعات الموازنة، إذ تعززت الإيرادات وزاد تنفيذها الفعلي بنسبة "19%" عما هو في الموازنة، إذ حققت الإيرادات الضريبية زيادة بنسبة "88%"، وإيرادات المقاصة "3%" عن الموازنة. كما جاءت النفقات في إطار ما هو مخطط لها في الموازنة العامة وتمكنت الحكومة من سداد الجزء الأكبر من المستحقات سواء إلى الموظفين، أو إلى القطاع الخاص، حيث نجحت الحكومة الفلسطينية في المواءمة بين المخطط والمنفذ في الموازنة للعام 2008.

قيمة التمويل الخارجي ومصادره (دعم الموازنة) للعام 2008:

أدى استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية والتدمير المنهجي لمقومات الدولة والحصار السياسي والمالي والاقتصادي المفروض على الشعب العربي الفلسطيني إلى انخفاض مباشر في إجمالي الناتج المحلي واحتباس عملية النمو والتنمية الاقتصادية والاجتماعية وتدميرها وانخفاض حاد في الدخول والاستهلاك والاستثمار والإيرادات الحكومية المحلية والإنفاق العام والخاص، مما رفع درجة اعتماد السلطة الوطنية الفلسطينية على المساعدات المالية والفنية والعينية الخارجية.
وقد سجلت المعاملات المالية للسلطة الوطنية الفلسطينية في العام 2008 عجزا ماليا جاريا مقداره 1,120,200,000 دولار أمريكي- قبل حساب التمويل الخارجي، حيث تم تغطية العجز الجاري من خلال دعم خارجي بلغ 1,763,100,000 دولار أمريكي. وقد أسهمت في ذلك الدول العربية بما نسبته (30%) تقريبا.

سياسة تمويل مشاريع التنمية الممولة من الدول المانحة:

انتهجت الدول المانحة، التي تقدم مساعدات إلى السلطة الوطنية الفلسطينية، سياسة التمويل المباشر للمؤسسات والمشروعات المستهدفة، بعيداً عن الحساب الموحد لوزارة المالية، أو حتى التنسيق معها. وقد تغيرت هذه السياسة مطلع العام 2008، حيث بدأت العديد من الدول المانحة تحويل المساعدات المالية الخاصة بدعم الموازنة للنفقات الجارية إلى خزينة السلطة. أما مشروعات التنمية فقد بقيت خارج الخزينة العامة، حيث خصص لها في الموازنة العامة لعام 2008 (492) مليون دولار وفق ما تم الالتزام به في مؤتمر باريس كانون الأول 2007. وقد أدى هذا الوضع إلى عدم توافر معلومات موثقة حول الدفعات الفعلية لمشروعات التنمية، وغياب بيانات دقيقة عن حجم الإنفاق، وبالتالي عدم القدرة على المقارنة بين المخطط والمنفذ في دعم مشروعات التنمية الممولة من الدول والمؤسسات الدولية وهذا ما يستدعي ضرورة التدقيق الثنائي ومتعدد الأطراف على مشروعات التنمية.

وتسعى الحكومة الفلسطينية جاهدة إلى إقناع الدول المانحة إلى تغيير سياستها والتعامل المباشر مع وزارة المالية، فيما يخص تمويل مشروعات التنمية وذلك بهدف تعزيز مبدإ الشفافية والمساءلة والمحاسبة وتعظيم قيمتها المضافة.

الرقابة والتدقيق الثنائي ومتعدد الأطراف على المساعدات الخارجية:

يعدَ تدفق المساعدات المالية والفنية والعينية من الدول ذات الدخل المرتفع وغيرها إلى الدول المحتاجة ظاهرة إيجابية، وهي في تزايد مستمر وبحاجة إلى آليات تدقيق مشتركة بين الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، دون المساس باستقلال الدول والأجهزة ذات العلاقة وسيادتها وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وذلك من أجل القيام بدور أساسي في مساعدة أصحاب القرار لتوجيه استخدام المساعدات للأغراض المحددة لها وتوزيعها على القطاعات المختلفة بكفاءة وعدالة أكثر وإخضاع إدارتها إلى مزيد من المساءلة والمحاسبة، مما يزيد من استخدامها في البناء والتنمية وتعظيم قيمتها المضافة وتعزيز الحكم الصالح.

إن الوصول إلى حكمة إنفاق المساعدات المالية الخارجية بحاجة إلى تدقيق مهني وفق المعايير الدولية لممارسة أعمال التدقيق والتأكيد وقواعد أخلاقيات المهنة المنسجمة مع مبادئ الخطة الإستراتيجية للأنتوساي ومتطلباتها، وبخاصة أهدافها الإستراتيجية وقيمها الجوهرية في تقاسم المعارف وإدارتها. إن التدقيق الثنائي ومتعدد الأطراف بين ديوان الرقابة المالية والإدارية في السلطة الوطنية الفلسطينية والأجهزة النظيرة والمنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة، يمر في مرحلة التهيؤ للانطلاق، حيث بدأ الديوان فعليا مع هيئة المحاسبة في جمهورية روسيا الاتحادية ومحكمة المحاسبات النرويجية. ويصبو الديوان إلى إيجاد آليات إبداعية للتدقيق المشترك على المساعدات المالية والفنية والعينية للسلطة الوطنية الفلسطينية، وذلك بهدف تعزيز النزاهة والشفافية ومكافحة الفساد في إدارة المساعدات المالية والفنية والعينية وتعظيم قيمتها المضافة.

وإنّ عملية التدقيق المشترك تساعد الديوان والممولين ودافعي الضرائب على الوقوف على حقيقة إدارة المساعدات الخارجية واستخدامها وتطبيق سيادة القانون على كل من يتولى إدارة المساعدات المالية والفنية والعينية، سواء كان موظفاً عمومياً محلياً أو أجنبياً أو مؤسسات عمومية أجنبية أو مؤسسات عمومية دولية.

كما أنّ غياب التدقيق المشترك يحول دون الاستفادة من تبادل خبرات الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، وكذلك مهارات المنظمات الإقليمية والدولية ذات الصلة. إن أهمية التدقيق المشترك (الثنائي ومتعدد الأطراف) على المساعدات المالية والفنية والعينية الخارجية تكمن في تمكين أصحاب القرار، حكومات ومؤسسات وأفراد، من صناعة قراراتهم بشكل أفضل بخصوص حجمها وتوزيعها واستخدامها بكفاءة وفاعلية وعدالة أكثر، وبالتالي تقليل المخاطر الجوهرية في إدارتها واستخدامها وتعظيم منفعتها وربطها في عملية التنمية المستدامة، مما يعزز توجه الدول المتلقية للمساعدات في الاعتماد على الذات. وهذا ما ترنو إليه السلطة الوطنية الفلسطينية وينعكس بدوره في خطة الإصلاح والتنمية 2008- 2010.

لقد أصبح التدقيق الثنائي ومتعدد الأطراف مطلبا وحاجة أساسية لديوان الرقابة المالية والإدارية في فلسطين ويتطلع إلى المباشرة في تشكيل فريق أو فرق عمل من الأجهزة العليا للرقابة في الدول العربية التي دعمت موازنة السلطة في العام 2008 وفي التدقيق على هذه المساعدات وإعداد تقرير مهني مشترك وتقديمه إلى أصحاب القرار في الدول ذات العلاقة وجامعة الدول العربية.

المصادر والمراجــع :

- الخطة الإستراتيجية للمنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة (الانتوساي) 2005-2010.
- الخطة الإستراتيجية للمجموعة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (الاربوساي) 2008-2012.
- الخطة الإستراتيجية لديوان الرقابة المالية والإدارية 2008-2010.
- التقرير السنوي لديوان الرقابة المالية والإدارية للعام 2008.
- تقارير ديوان الرقابة المالية والإدارية الربع السنوي الأول والثاني والثالث للعام 2008.
- تقارير وزارة المالية في السلطة الوطنية الفلسطينية عن العام 2008 (المالية العامة).
- المواقع الإلكترونية :

الصفحة الإلكترونية للأنتوساي www.intosai.org

الصفحة الإلكترونية للأرابوساي www.arabosai.org

الصفحة الإلكترونية لوزارة المالية www.pmof.ps

.

مقـــال محـــرّر

الأزمة المالية العالمية وأثـرهـا على معـاييـــر المحاسبة الدولية ودور مراقب الحسابات في ظلها

جـمهـوريـة مـــصـــر الـعـربيـــة

إعداد: محمـد حمدي محمـد البربري
مراجع أول بإدارة مراقبة حسابات البترول
عضو جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية

مـقـدمـة:

من الطبيعي أن تتأثر مهنة المحاسبة والمراجعة بالأزمة المالية العالمية والسبب يرجع إلى أن المحاسبة والمراجعة من العلوم الاجتماعية التي تتأثر بالبيئة المحيطة، وبالفعل أثرت الأزمة المالية العالمية على معايير المحاسبة الدولية "المعايير الخاصة بالأدوات المالية" مما أدى معه إلى إحداث بعض التغيرات في تلك المعايير "المعايير الخاصة بالأدوات المالية" بالإضافة إلى التوفيق بين معايير المحاسبة الدولية ومعايير المحاسبة الأمريكية، ومما يحسب للمهنة سرعة التجاوب للحد من الأزمة المالية العالمية.

أهداف البحث:

يهدف الباحث من خلال هذا البحث إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية وهي:

1- إلقاء الضوء على الأزمة المالية العالمية من حيث مفهومها وأسبابها، وآثارها، وكيفية معالجتها.

2- التعرف على الأثر المباشر للأزمة المالية العالمية على معايير المحاسبة الدولية، وكيف عالجت المعايير الدولية تلك المشكلة.

3- التعرّف على دور مراقب الحسابات في ظل هذه الأزمة.

خطة البحث:

من أجل تحقيق أهداف البحث فإنه يتكون من ثلاثة مباحث بخلاف النتائج والتوصيات:

المبحث الأول: ماهية الأزمة المالية العالمية.

المبحث الثاني: معايير المحاسبة الدولية والأزمة المالية العالمية.

المبحث الثالث: دور مراقب الحسابات في ظل الأزمة المالية العالمية.

المبحث الأول: ماهية الأزمة المالية العالمية

1/1: مفهوم الأزمة المالية العالمية:

الأزمة لغوياً في القواميس الأجنبية تكاد تتفق على أن الأزمة تكشف عن وجود صعوبة وشدة في الموقف، ومن ثم يمكن تعريف الأزمة بأنها "موقف يواجه فيه الفرد أو المنشأة أو الدولة أو مجموعة معينة تحول خطير وكبير في الأحداث والأنشطة قد تؤدى إلى أضرار جسيمة" كما يمكن تعريف الأزمة بأنها "حدث مغـاير لما هـو مخطط له".

وفي ظل الأزمة فإنّ الأمور لا تسير في طريقها المعتاد أو المتوقع ويحدث فيها عدم توازن قد يؤدي إلى تغيير كبير في المستقبل. ولذلك يمكن أن نضع بعض الخصائص لوصف الأمر بأنه أزمة وهي:

- تغيير حاد ومباغت في الظروف والقوى المؤثرة على عناصر الأزمة.
- وجود تهديد كبير وخطير للمصالح نتيجة تداعيات الأزمة تنذر بخسائر ضخمة.
- التلاحق السريع للأزمة أي أنها تتطلب التدخل السريع لمواجهتها.

1/2: ماهية الأزمة المالية:

تعود أسباب الأزمة المالية الراهنة إلى عام 2006 ونشوب ما سمي بـ"أزمة القروض عالية المخاطر" التي أدخلت القطاع المصرفي الأمريكي في دوامة الخسائر والاضطرابات، وذهب ضحيتها مئات الآلاف من المواطنين الأمريكيين. وقد اندلعت أزمة القروض عالية المخاطر بسبب إقدام العديد من المصارف المختصة في قطاع العقار على منح قروض لمئات الآلاف من المواطنين ذوي الدخل المحدود، متجاهلة بذلك مبدأ الحيطة والحذر وتقييم المخاطر بحسب موقع تقرير واشنطن.

واعتمدت المصارف هذا النهج في ظرف اتسم بنمو غير مسبوق لقطاع العقار وانخفاض هام لنسب الفوائد المعمول بها الأمر الذي أدى بأعداد كبيرة من الأمريكيين إلى حد القناعة أن الفرصة جد مواتية لشراء مسكن، ومع الارتفاع المفاجئ لنسب الفوائد في الأسواق المصرفية الأمريكية وجد عدد كبير من الأمريكيين أنفسهم عاجزين عن تسديد قروضهم، وازداد عددهم مع مرور الأشهر ليخلق جوا من الذعر والهلع في أسواق المال وفي أوساط المستثمرين في قطاع العقار.

وقد أدى العجز المتزايد في سداد الرهونات العقارية إلى تعريض الملايين من التزامات الديون للخطر، كانت مضمونة ومباعة لبنوك استثمارية واحتفظت بها في قوائم ميزانياتها. وأدت تلك الديون الضارة إلى إلحاق الضرر بالعديد من البنوك مثل "وول ستريت بير ستيرنز وليمان براذرز وميريل لينش" وكذلك "ايه أي جي" إحدى أكبر شركات التأمين في العالم كما أن هناك أسبابا ساهمت بوجود هذه الأزمة بشكل غير مباشر، من أهمها التطور الهائل للأسواق المالية، وهذا التطور جعل هذه الأسواق بالغة التعقيد، الأمر الذي يخلق فرصا كثيرة، لكنه أيضا يزيد من المخاطر.

كما أنّ عمليات "التوريق"، تعني ببساطة قيام البنوك بتحويل ضمانات القروض التي تقدمها إلى أوراق مالية تحصل بها على قروض جديدة، وهذه القروض الجديدة تقوم بنوك أو مؤسسات مالية أخرى بتحويل جانب منها إلى أوراق مالية تحصل بها على قروض جديدة وهكذا، والنتيجة أن يكون هناك بناء مالي من عدة طوابق يمكن أن ينهار إذا انهار أي طابق منه، وهذا ما حدث.

وإن ارتباط كثير من المعاملات بالمستقبل فيه مخاطرة عالية كأن يقوم مستثمر ببيع سلعة غير موجودة حاليا، ولكن ستوجد الشهر القادم اعتمادا على أن سعرها سينخفض وسيجني أرباحا من ذلك، في حين أن المعاملات تقوم على الثقة فيما سيحمله هذا المستقبل، وبالتالي إذا تراجعت الثقة تراجعت المعاملات بسرعة.

1/3: أسباب الأزمة المالية العالمية:

توجد أسباب عديدة أدت إلى الأزمة المالية من أهمها ما يلي:

1/3/1: شبه غياب الرقابة من قبل السلطات النقدية على العمل المصرفي، خاصةً أن أكثر من أربعة أخماس هذا العمل كان يتم "خارج بنود الميزانية"، وبالتالي لا يخضع رسميًّا للرقابة، رغم علم هذه السلطات بهذه الحقيقة، وعليه كان ذلك أدعى أن تعمل على إخضاع هذا النشاط لرقابتها.

1/3/2: المضاربات – المحمومة في "وول ستريت"، والتي تتصاعد بلا ضابط ولا رابط ولا منطق، كلما تقلَّصت "الثقة" في السوق وفي الاقتصاد.

1/3/3: انتشار استخدام أدوات مالية مبتكرة وهي المشتقات: المستقبليات والخيارات والتحوطات ضد تغيير سعر الفائدة؛ أي المتاجرة في المخاطر؛ فقامت هذه الأدوات على إعادة بيع القروض العقارية، وغيرها من القروض، المشكوك فيها في شكل أوراق مالية، وتم تداول هذه الأوراق، وتنطوي بالطبع هذه المعاملات على محظورات يحرمها نظامُنا الإسلامي، فهي بيع الإنسان ما لم يملك، وبيع الدين بالدين وبعضها ينطوي على "ربا" صريح.

1/3/4: فساد الإدارة العليا في كثير من هذه المؤسسات مما جعلها لا تهتم كثيرًا بالقواعد المصرفية قدر اهتمامها بالمرتبات الخيالية التي كانت تتقاضاها، فمثلاً بلغت مرتبات ومكافآت رئيس بنك "ليمان براذرز" (486) مليون دولار عن عام 2007م.

1/3/5: توسع العديد من المؤسسات المالية في منح قروض عقارية خاصة المواطنين محدودي الدخل دون تطبيق مبدأ الحيطة والحذر وتقييم المخاطر اعتماداً على النمو غير المسبوق لهذا القطاع والانخفاض النسبي للفوائد بصفة عامة.

1/4: آثار الأزمة المالية العالمية:

أهم آثار الأزمة المالية العالمية تتلخص فيما يلي:

1/4/1: خسائر مالية فادحة:

منيت العديد من المؤسسات المالية العالمية بخسائر مالية فادحة ، وتشير بيانات صندوق النقد الدولي إلى أنَّ خسائر المؤسسات المالية الدولية قد تصل إلى 945 مليار دولار بسبب أزمة قروض الرهن العقاري. وعلى المستوى العربي فقد قدرت الأمم المتحدة خسائر الدول العربية من جراء الأزمة المالية العالمية بنحو 350 مليار دولار، كما قدرت جامعة الدول العربية خسائر الدول العربية المتوقعة بنحو 2 تريليون ونصف التريليون دولار.

1/4/2: الإفلاس:

أدى قيام البنوك والمؤسسات الكبرى بشطب الكثير من قيمة أصولها نتيجة انخفاض قيمة الأوراق المالية المضمونة بقروض عقارية، فضلاً عن تعثر عملاء الرهن العقاري، وزيادة مسحوبات المودعين إلى تراجع حجم السيولة المتاح لدى البنوك، وهو ما أدى ببعضها إلى إعلان إفلاسها، وارتفعت حصيلة المصارف الأمريكية المنهارة لعام 2008م إلى 19 مصرفاً، وفي دولة الإمارات العربية المتحدة تمَّ دمج شركتي "أملاك للتمويل" و "تمويل" في إطار المصرف العقاري.

1/4/3: زيادة البطالة:

أدت الأزمة المالية إلى تنامي البطالة وفقدان العديد وظائفهم، وقد حذر البنك الدولي من إمكانية تحول الأزمة المالية العالمية إلى أزمة بطالة في كافة أنحاء العالم.

1/4/4: هبوط في البورصات:

تأثرت البورصات في العالم بصورة مباشرة بالأزمة المالية العالمية، وتشير التقديرات إلى أنَّ أسواق رأس المال في العالم خسرت أكثر من 20 تريليون دولار منذُ مطلع العام 2008م حتى نهاية أكتوبر 2008م، ويرجعُ ذلك بصفة رئيسية إلى فقدان عوامل الثقة نتيجة أزمة الرهن العقاري مما دفعَ المستثمرين في الأسواق العربية لسحب أموالهم من البورصات لتغطية مراكزهم المالية في أماكن أخرى.

1/4/5: تقلبات وتراجع في الأسعار:

أدت الأزمة المالية العالمية إلى وجود تقلبات في الأسعار وفي مقدمة ذلك أسعار الذهب والعملات والعقارات وهبطت أسعار العقارات في أمريكا بواقع 6%، ومن المتوقع أن يصل الانخفاض إلى 35%، كما ألقت الأزمة بظلالها على أسواق النفط فهبطت أسعاره بما يزيد على 77% نتيجة لتراجع معدلات النمو.

1/4/6: الفقـــر:

الأزمة المالية في الأساس أزمة أغنياء! ولكنها في الوقت نفسه زادت من معاناة الفقراء فسداد مئات المليارات من الدولارات لإنقاذ الصناعة المالية العالمية لا شك يقلل من المساعدات الإنسانية، ويعوق الجهود الدولية لمكافحة الأمراض، وإطعام الجائعين لارتفاع أسعار الغذاء...

وقد فقدَ أكثر من مليون أمريكي منازلهم المرهونة من جراء أزمة الرهن العقاري، كما أدت تلك الأزمة إلى الاستغناء عن آلاف العاملين مما زادَ من معدلات الفقر، كما تأثر الكثير من المتعاملين في البورصات نتيجة للخسائر التي تكبدوها من جراء المضاربة في تلك البورصات.

1/4/7: الـــركـــود:

أدت الأزمة المالية العالمية إلى تراجع معدلات النمو نتيجة لانخفاض الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما أدى إلى حالات من الركود قد يكون مصيرها الكساد.

والركود الاقتصادي يعني الانخفاض في الناتج المحلي الإجمالي لدولة ما أو حدوث نمو سلبي في النمو الاقتصادي الحقيقي لمدة فصلين متعاقبين أو أكثر من السنة، ويصاحب فترة الركود انخفاض في النشاط الاقتصادي العام والزيادة في عدد العاطلين عن العمل، وانخفاض في حجم الاستثمارات وأرباح الشركات، وقد يصاحبه انخفاض أو ارتفاع كبير في معدل التضخم، ويطلق على الركود لفترة طويلة "الكساد الاقتصادي"، والذي يوصف إذا كان خطيراً بـ "الانهيار الاقتصادي".

1/5: أهم الخطوات لعلاج الأزمة المالية العالمية:

1- وقف المضاربات أي المقامرات وبالذات التعامل في المشتقات، وهي: الخيارات والمستقبليات والتحوطات لتغيرات سعر الفائدة.

2- محاسبة المسئولين عن الجهاز المصرفي بصفة عامة والوحدات التي انهارت بصفة خاصة.

3- تشديد رقابة السلطات النقدية وعلى رأسها البنك المركزي، في ممارسة العمل المصرفي بصفة عامة وضخ الائتمان بصفة خاصة.

4- اعتماد السياسات المصرفية بحزم وصرامة خاصةً فيما يتصل بإدارة السيولة والربحية وبإدارة مخاطر الائتمان وبإدارة كفاية رأس المال.

5- الاستمرار في ضخ سيولة في شرايين الاقتصاد حتى لا تنهار أساسيات القاعدة الإنتاجية.

المبحث الثاني: معايير المحاسبة الدولية والأزمة المالية العالمية

إنّ معايير المحاسبة الدولية تأثرت بالأزمة المالية العالمية وبصفة خاصة المعايير التي تخص الأدوات المالية وهما:

- معيار المحاسبة الدولي IAS32 الأدوات المالية - الإفصاح والعرض.

- معيار المحاسبة الدولي IAS39 الأدوات المالية -الاعتراف والقياس.

أهم التعاريف الواردة في المعيارين:

تعريف الأداة المالية: "هي أي عقد يؤدى إلى نشأة أصل مالي لمنشأة والتزام مالي أو أداة حقوق ملكية لمنشأة أخرى"

تعريف القيمة العادلة: "هي القيمة التي يمكن بموجبها تبادل أصل أو تسوية التزام بين أطراف كل منهم لديه الرغبة في التبادل وعلى بينة من الحقائق ويتعاملون بإرادة حرة"

تعريف أداة حقوق الملكية: "هي أي عقد يثبت الحق في باقي أصول منشأة بعد خصم جميع التزاماتها"

تعريف الأداة المالية المركبة: "هي التي تضمن كلا من الالتزام وحق الملكية" وكمثال لذلك فإن قيمة السندات القابلة للتحويل تضمن مكونات الالتزام وفي نفس الوقت يمكن التحول إلى حقوق مساهمين.

تعريف المشتقات المالية: "هي نوع من العقود المالية التي تشتق قيمتها من قيمة أصل أخر يطلق عليه الأصل الأساسي أو المرتبط كالأسهم أو السندات أو السلع" ومن ابرز أشكالها عقود المستقبليات والعقود الآجلة وعقود المقايضة وعقود الخيارات وغيرها من العقود المالية ذات الخصائص المماثلة.

الإفصاح:

الهدف الأساسي للإفصاح المطلوب بواسطة المعيار الدولي 32 هو توفير المعلومات اللازمة لتحسين فهم أهمية الأدوات المالية بالنسبة للوضع المالي للمنشأة وأدائها وتدفقاتها النقدية كما يساعد في تقدير مبالغ التدفقات النقدية المستقبلية المرتبطة بتلك الأدوات وتوقيتها ومدى الثقة في تحققها.

وكذلك توفير معلومات معينة عن أرصدة الأدوات المالية وصفقات مالية معينة، كما يجب على المنشأة أن تقدم شرحا لمدى استخدام الأدوات المالية والمخاطر المرتبطة بها وأغراض الأعمال التي تخدمها، ويتضمن شرح سياسات المنشأة بالنسبة لأمور مثل التغطية تجاه التعرض للمخاطر ومتطلبات الضمانات لمواجهة المخاطر الائتمانية.

الاعتراف:

يجب على المنشأة إثبات الأصل المالي أو الالتزام المالي في ميزانيتها عندما تصبح المنشأة طرفا في الأحكام التعاقدية للأداة المالية. وتصنف الأدوات المالية إلى أربعة أنواع هي:

1- الأصل المالي أو الالتزام المالي المقيم بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

2- الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق.

3- القروض والمديونيات.

4- الأصول المالية المتاحة للبيع.

القياس:

- عند الاعتراف الأولي بالأصل المالي أو الالتزام المالي يتعين على المنشأة قياسه بالقيمة العادلة.

- بعد الاعتراف الأولي يتعين على المنشأة:

* قياس الأصول المالية بما في ذلك المشتقات التي تمثل أصولا بالقيمة العادلة لها فيما عدا الأصول المالية التالية:

أ- القروض والمديونيات والتي تقاس بالتكلفة المستهلكة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

ب- الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق والتي تقاس بالتكلفة المستهلكة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

ج- الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية التي ليس لها قيمة سوقية في سوق نشط يصعب تحديد القيمة العادلة لها بشكل يمكن الاعتماد عليه.

* قياس الالتزامات المالية بالتكلفة المستهلكة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية فيما عدا:

أ- الالتزامات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر بما في ذلك المشتقات التي تمثل التزامات مالية وتقاس بالقيمة العادلة.

ب- الالتزامات المالية التي تنشأ عن تحويل أصل مالي غير مؤهل للاستبعاد من الدفاتر.

- لا تقوم المنشأة بإعادة تبويب أية أداة مالية إلى أو من مجموعة الأدوات المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر أثناء الاحتفاظ بها أو إصدارها.

التعديلات الخاصة بالأدوات المالية:

تجاوبا مع الأزمة المالية العالمية قام مجلس معايير المحاسبة الدولية باتخاذ عدد من الإجراءات المهمة وشكل لجانا عليا وتعاون مع مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية ونتج عن ذلك ما يلي:

أ- تطوير معايير عالمية مناط بها إخراج قوائم مالية تتمتع بشفافية عـالية جدا.

ب- إجراء تعديلات على المعايير المالية والعمل على إيجاد دلائل إرشاد متخصصة أثناء الأزمة المالية العالمية.

ج- إحداث تطويرات وتحسنات طويلة الأمد على المعايير المالية.

ومن أهم تلك التعديلات ذلك التعديل الخاص بالمعيار المحاسبي الدولي IAS 39 وذلك بالسماح بإعادة التصنيف من فئة الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر إلى أية فئة أخرى (الأصول المالية المتاحة للبيع أو القروض والمديونيات أو الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق). بينما أبقى المعيار على عدم جواز إعادة التصنيف من أية فئة أخرى (الأصول المالية المتاحة للبيع أو القروض والمديونيات أو الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق) إلى فئة الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

وترجع الحكمة في هذا التعديل إلى أن إعادة التصنيف سوف تمكن الشركات من إخفاء الخسائر إما في حقوق الملكية (إذا كان التصنيف إلى الأصول المالية المتاحة للبيع) أو عدم إظهارها (إذا كان التصنيف إلى القروض والمديونيات أو الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق) لأنها سوف تـقيّم بالتكلفة المستهلكة.

المبحث الثالث: دور مراقب الحسابات في ظل الأزمة المالية العالمية

أهداف مراجعة المشتقات المالية:

- التأكد من اكتساب عقود المشتقات الشرعية المطلوبة من خلال التصريح بها من المستوى الإداري المفوض له تلك السلطة، وأنها تنفذ في الحدود المصرح بها دون تجاوز.
- التحقق من صحة قيد وتسجيل الآثار المالية المترتبة على الدخول في أنشطة المشتقات بما فيها أي خصم أو علاوة مقررة.
- التحقق من صحة حساب وقياس قيمة عقود المشتقات في نهاية كل فترة، وكذلك صحة المحاسبة عن أي تغيرات في القيمة السوقية لها.
- التأكد من أن عقود المشتقات المصنفة كتحوط من قبل المنشأة ينطبق عليها بالفعل معايير محاسبة التحوط.
- التأكد من صحة واكتمال المعلومات الخاصة بأنشطة المشتقات وأنه قد تم عرضها والإفصاح عنها بطريقة مناسبة.

مراجعة المشتقات المالية

تتلخص أهم نقاط المراجعة فيما يلي:

- التأكد من مدى كفاية أنظمة الرقابة الداخلية وبخاصة فيما يتعلق باكتمال ودقة تسجيل الحسابات وكذلك اكتمال السجلات المحاسبية الخاصة بالمشتقات.

- التأكد من أن الأخطاء في تشغيل المعلومات المحاسبية الخاصة بالمشتقات يتم تلافيها أو اكتشافها بسرعة وبصفة دورية ومستمرة.

- التحقق من قيم العقود في نهاية الفترة وكذلك فحص العمليات في نهاية الفترة.

- مراجعة العقود غير النمطية التي لا يتم تداولها في البورصة.

- التحقق من صحة وقياس وتسجيل أي تدفقات نقدية داخلة أو خارجة نتيجة عمليات المشتقات.

- العرض والإفصاح يجب أن يأخذ مراقب الحسابات مدى ملاءمة المعالجة المحاسبية وأن يتم العرض لهذه العمليات وفقا لمتطلبات عملية إعداد القوائم المالية الملائمة حيث أن هذه المتطلبات تمثل معالجات مختلفة للعمليات التي تمت بغرض التغطية.

- التحقق من سلامة التقديرات الخاصة بالقيم العادلة لعقود المشتقات المالية، كما أنه من المفضل للمراجع الاستعانة بخبير متخصص في تقييم تقديرات القيم العادلة لعقود المشتقات المالية. وعلى المراجع في هذا الصدد الالتزام بمعيار المراجعة الخاص بالاستفادة من عمل خبير متخصص.

- دراسة مدى الحاجة لإجراء تسويات للقيمة العادلة مثل الاحتياطيات ضد مخاطر السيولة وضد مخاطر التشغيل.

- تعبير الإيضاحات المتممة عن كافة الأمور الهامة الأخرى المتعلقة بأنشطة المشتقات التي يجب عرضها ضمن المعلومات المالية.

دور مراقب الحسابات في مواجهة الأزمة المالية

توجد أدوار متعددة يقوم بها مراقب الحسابات من أهمها ما يلي:

- التشديد على دور مراقب الحسابات في كشف الغش والخطأ والغش الإداري خاصة حالات التواطؤ بين البنوك والمقترضين.

- أن يقوم مراقب الحسابات بدوره كفاحص قانوني يذهب لما وراء المستندات في سبيل كشف الغش الإداري حتى ولو كان غشا غير مالي.

- التركيز من قبل مراقب الحسابات على الفحص والتحقق من ضمانات القروض سواء عند المقرضين أو المقترضين معا.

- أن يطبق مراقب الحسابات نموذج المخاطر عند قبول عمليات المراجعة وبصفة خاصة المؤسسات المالية أو الشركات العاملة في مجال التمويل العقاري.

- أن يركز مراقب الحسابات في تخطيط وتنفيذ إجراءات المراجعة على مدخل مخاطر الأعمال.

- أن يركز مراقب الحسابات على دوافع ارتكاب الإدارة للغش.

- الالتزام بأخلاقيات وسلوكيات المهنة (منها المحافظة على الاستقلالية، وبذل العناية المهنية الكافية، الاحتفاظ بعلاقات طيبة مع زملاء المهنة....).

- أهم النتائج والتوصيات:

1/1: النتائج

تتلخص أهم نتائج البحث فيما يلي:

- تعرف الأزمة بأنها "حدث مغاير لما هو مخطط له" وفي ظل الأزمة فان الأمور لا تسير في طريقها المعتاد أو المتوقع ويحدث فيها عدم توازن قد يؤدى إلى تغيير كبير في المستقبل كما حدث في الأزمة المالية العالمية.

- فساد الإدارة يعتبر السبب الرئيسي في الأزمة المالية العالمية والذي أدى بدوره إلى تغاضي الإدارة عن عدم الدقة في الإقراض، بالإضافة إلى جشع الإدارة للحصول على اكبر عائد ممكن، والمضاربات واستخدام أدوات مالية مبتكرة.

- من أهم آثار الأزمة المالية العالمية وقوع خسائر مالية فادحة، وإفلاس العديد من المؤسسات المالية، وزيادة البطالة، والركود الاقتصادي، والتقلبات والتراجع في الأسعار وانهيار بعض البورصات بالإضافة إلى الفقر.

- من أهم وسائل معالجة الأزمة المالية العالمية وقف المضاربات وخاصة التعامل في المشتقات، واعتماد سياسات مصرفية حازمة وصارمة فيما يتعلق بإدارة مخاطر الائتمان.

- ساهمت معايير المحاسبة الدولية في وضع الأطر المحاسبية لمعالجة الأدوات المالية ومع ظهور الأزمة المالية كان لها دور ايجابي للمساهمة في حل بعض تلك المشاكل.

- تعد الأدوات المالية وبصفة خاصة المشتقات المالية من الأمور التي تحتاج من مراقب الحسابات إلى عناية خاصة عند مراجعتها نظرا لما تنطوي عليه من معالجات محاسبية جديدة والتي تزيد بدورها من مخاطر المراجعة.

2/1: كما تتلخص **أهم التوصيات** فيما يلي:

- العمل على عقد المؤتمرات حول الأزمة المالية العالمية وطرق معالجتها، وأيضا العمل على عقد المؤتمرات حول مستقبل معايير المحاسبة الدولية وبصفة خاصة المعايير المتعلقة بالأدوات المالية في ظل الأزمات المالية.

- يجب على لجنة معايير المحاسبة الدولية العمل على دمج المعيار الدولي 32، والمعيار الدولي 39 في معيار واحد، كما يجب على لجنة تفسير المعايير إعداد شرح واف للمعايير المتعلقة بالأدوات المالية نظراُ لصعوبتها ولحداثتها.

- يجب على الأجهزة العليا للرقابة بصفة عامة، والأجهزة الرقابية العليا للمجموعة العربية بصفة خاصة تنظيم لقاءات تدريبية حول موضوع الأزمة المالية العالمية وأثرها على كل من معايير المحاسبة الدولية ومعايير المراجعة الدولية.

- ضرورة عمل المجموعة العربية على إصدار إرشادات تتعلق بدور مراقبي الحسابات في ظل الأزمات والعمل على تشجيع مراقبي الحسابات على استخدام الأساليب الحديثة في المراجعة كأسلوب دراسة مخاطر الأعمال.

- يجب قيام مراقبي الحسابات بدورهم في الارتقاء بجودة عملية المراجعة وذلك من خلال الاطلاع على كل ما هو جديد، وكذلك الالتزام بمعايير الأداء المهني الصادرة عن المنظمات المهنية.

- العمل على محاولة إصدار تقرير مستقل عن الأدوات المالية وأثرها على القوائم المالية وخاصة تلك الأدوات التي لا تظهر ضمن القوائم المالية.

المراجـــع:

1/1: الكتب:

- أشرف محمد دوابه "الأزمة المالية العالمية" رؤية إسلامية،الإمارات، مطبوعات دار السلام، 2009.
- جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية "مراجعة القوائم المالية" المستوى المتوسط، القاهرة، بدون دار نشر، 2003.
- جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية "المحاسبة المالية" المستوى المتوسط، القاهرة، بدون دار نشر، 2003.
- صلاح عباس "إدارة الازمات في المنشأت التجارية"، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2004.
- طارق عبد العال حماد "حوكمة الشركات والأزمة المالية العالمية"، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2009.
- عبد الوهاب نصر علي، شحاتة السيد شحاتة "مراجعة حسابات البنوك التجارية والشركات العاملة في مجال الأوراق المالية"،الإسكندرية، الدار الجامعية، 2008/2007).
- عبد الوهاب نصر علي، شحاتة السيد شحاتة "قواعد أخلاقيات وسلوكيات مهنة المحاسبة والمراجعة في مواجهة الأزمات العالمية"، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2009.
- الجهاز المركزي للمحاسبات "معايير المحاسبة المصرية"، القاهرة، بدون دار نشر، 2009.

1/2: الدوريات:

- محمد متولي رضوان "نظرة على الأزمة المالية العالمية"، القاهرة، جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية، مجلة المحاسب، العدد 32، سبتمبر 2008.
- رؤى على "المشتقات وانعكاساتها على مراجعة القوائم المالية"، القاهرة، جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية، مجلة المحاسب، العدد22، يونيو 2008.
- ظاهر شاهر "أثر الأزمة المالية العالمية على جهات تشريع معايير المحاسبة"، الأردن، مجلة المدقق، العدد، 2008.

1/3: أخرى:

- عبد الحميد الغزالي "الأزمة المالية العلاج والتشخيص والمخرج"، 2008.
- صباح جاسم "أزمة النظام النقدي العالمي .. من النشوء حتى المعالجة"، شبكة النبأ المعلوماتية، أكتوبر 2008.

2: المراجع الأجنبية:

- *Kcnt* , Pen "Auditing for Derivatives", Journal of Practice and Theory , April 2002).

مقـــال مترجـم

العينـات الاحصائية في المراجعة المالية ـ نقـد

الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى

المؤلف: السيد/ شري فـووكـون
من مجلة الإدارة والتدريب- عـدد يونيو 2008
جهاز المراجعة المالية بجمهورية الهند

إعـداد: السيد/ عبد الباسط ميلاد الدويس
اللجنة الشعبية العامة لجهاز المراجعة المالية

إن أخذ العينات في المراجعة المـالية ممارسة معتمدة دوليا ولها مزايا ولكنه من الصعب عمليا إجراء فحص شامل خاصة في ضوء غياب الإمكانات. في العموم توجد فئتان من العينات، عينات إحصائية وأخرى غير إحصائية ولكل فئة أساليبها المختلفة في تحديد العينة وفيما يلي بعض الأمثلة:

العينـــات الإحصائية	العينـات غير الإحصـائية
1- عينات عشوائية بسيطة	1- عينـات بالحصص
2- عينات بفترات ثابتة	2- عينـات تطوعيـة
3- عينات طبقيـة	3- عينـات عمـديـة
4- عينات عنقودية	
5- عينات متعددة المراحل	
6- عينات احتمالية متناسبة مع العدد	

معظم الوسائل التي يتبعها جهاز المراجعة المالية بالهند حاليا غير إحصائية. وعلى الرغم من أنهـا تمتـاز بالسـهولة وقلـة التكلفة فلها عيوب مثل ارتفاع نسبة الخطر في تحديد العينات الإحصائية وارتفاع عامل الانحراف في انتقاء وحدات العينة مما يعني عدم إمكانية هذه الوحدات التي لم تشملها العينة من تمثيل المجتمع الإحصـائي الـذي سـحبت منـه وتقليص إمكانيـة الدفاع بالحجة المهنية لنتائج التقرير النهائي. إن انعدام إمكانية تحديد عامل الخطر يحد من قدرة المراجع على تأكيد وضمانة صحة قراراته وتقلل من صحّة مصداقيتها.

---

* المصدر: مجلة الإدارة والتجريب الصادرة عن جهاز المراجعة المالية بالهند، يونيو 2008.
* الكاتب: شري فوكون، حاليا منتدب بالمنظمة الدولية "الانتوساي".
* ترجمة: عبد الباسط الدويس، المنظمة الأفريقية.

واستنادا إلى ما ذكر أعلاه، نستنتج أن معايير المهنة تفرض الحاجة للجوء إلى العينات الإحصائية. إن هناك اعتقادا خاطئا بأن الاختيار العشوائي لوحدات العينة هو الشرط الوحيد واللازم لتطبيق المعاينة الإحصائية ولكن الحقيقة هي أنها مبنية على قانون "الإحصاء النظامية" المستنبط من نظرية الاحتمالات بعلم الرياضيات.

ويأتي بأحد نصوص هذا القانون أن اختيار عدد وحدات متناسب في الحجم من أي مجموعة كبيرة سيعطي، في المعدل، نفس مواصفات المجموعة الكبيرة.

وبموجب هذا القانون فإنه يتعين تلبية ثلاثة شروط لاعتبار المعاينة إحصائية وهي:

1- ضرورة أن يكون حجم العينة كبيرا.

2- ضرورة اختيار وحدات العينة عشوائيا.

3- ضرورة انتقاء العينة من مجتمع إحصائي كبير.

1- ملاءمة حجم العينة بالمعاينة الإحصائية ليس بقرار اعتباطي أو شخصي ولكن مرتبط بعمليات حسابية أساسها قوانين الإحصاء وتختلف من نظام معاينة لآخر. وبناء عليه، فإن الطرق التي يتبعها جهاز المراجعة بالهند كالتحديد المسبق لحجم عينة بقيمة 12% من مجتمع إحصائي معين (متبع في معظم حالات المراجعة المركزية) أو حجم عينة بقيمة 30 % من إجمالي المصروفات (متبع في معظم حالات المراجعة على الأداء) ليس مبنيا على أسس إحصائية ويتنافى مع أحد العناصر الأساسية للأخذ بالمعاينة.

وبالطبع، فإن تحديد هذه القيم قد يكون مبنيا على المعرفة والخبرة بخصوصيات المجتمع الإحصائي ولكنها على أي حال تتعارض مع تطبيق قوانين الإحصاء.

2- عشوائية اختيار وحدات العينة يمنع عامل الانحراف، حيث أنه لكل وحدة في المجتمع الإحصائي نفس فرصة وقوعها بالعينة ويكون هذا صحيحا إحصائيا عندما يتم تحديد الوحدات بتوليد أرقام عشوائية (باستعمال جداول أرقام عشوائية أو عن طريق مولد الأرقام العشوائية بالمنظومة الإلكترونية Winidea).

وعلى سبيل المثال، فإن وضع المجتمع الإحصائي بمكان واحد وانتقاء العدد المطلوب لوحدات المعاينة لا يعني تحقيق عامل عشوائية الاختيار. وبالإضافة عند اختيار عينة بمولد التحديد العشوائي ولم يتم العثور عليها، فإن تعويضها بوحدة وضع المجتمع الإحصائي بطريقة نظامية ومصنفة تسهل عملية تعريف وانتقاء وحدات المعاينة.

3- حجم المجتمع الإحصائي يجب أن يكون كبيرا جدا وكحكم عملي، على الأقل 5000 وحدة تشكل مجتمع إحصائي كبير. وهذا الشرط مبني على الملاحظة الإحصائية بأن وحدات المجتمع الإحصائي الكبير عادة ما تكون موزعة بطريقة متماثلة بما يسمى "التوزيع الطبيعي" وبأن معظم الوحدات تتوزع داخل حد أقصى من الانحراف عن المعدل داخل المجتمع الإحصائي. وفي حال عدم تلبية هذا الشرط لا يمكن اعتماد العينات الإحصائية ولا ينصح باستعمالها. فعلى سبيل المثال، في حالات المراجعة على الأداء فإن اختيار 15 (30%) من 50 بلدية بولاية هندية وتوليد 15 رقما عشوائيا لن يتوافق مع الحجم الكبير للمجتمع الإحصائي لأن عدد البلديات في هذه الحالة صغير أصلا.

وعليه، يمكن ملاحظة أن العينات الإحصائية تتطلب تحقيق عدة شروط معقدة وليس فقط الاختيار العشوائي. فعلى سبيل المثال، طريقة المعاينة في تطبيقات العمليات الحسابية المعقدة تمكن من الاختيار العشوائي للمجتمعات الإحصائية ولكنها تعتمد لاحقا على تحديد حجم العينة بالطرق غير الإحصائية ومنه لا يجوز تعريف تلك التطبيقات بأنها تؤدي إلى معاينات إحصائية. وهذا لا يعني بالطبع أن تطبيقات العمليات الحسابية المعقدة ليست ذات جدوى ولكن يجب أن يكون واضحا أنها لا تمثل معاينات إحصائية ونتائجها لا تغطي إجمالي المجتمع الإحصائي.

إن أساليب العينات الإحصائية في المراجعة المالية تتضمن مراحل واضحة المعالم ويتبين إتباعها وفق الترتيب المنطقي. إن صرامة وتخصصية علم الإحصاء تفرض اللجوء لذوي الخبرة لتفادي الوقوع في الأخطاء بالمراحل المتعددة للمعاينة. ويفيد الكاتب أنه لا يمكن بأن يقوم أي فريق بمراجعة مالية التوقع بإدارته في الجهاز الهندي دون استعمال العينات الإحصائية بقليل أو بدون توجيه تخصصي من ذوي المجال. وفيما يلي نبين مراحل المعاينة الإحصائية وطبيعة التوجيه المهني المطلوب. وتركز الأمثلة المدرجة على المعاينة بالمراجعة على الأداء، علما بأن المعاينة الإحصائية بالمراجعة المالية لها بالمثيل تعقيداتها.

مرحلة المعاينة الإحصائية	التوجيه المهني المطلوب
1- تحديد المجتمع الإحصائي	ما هي الخطوط الإرشادية لتحديد المجتمع الإحصائي: هل المجتمع الإحصائي إجمالي المصروفات؟ أو عدد أشخاص/ مستفيدون؟ أو منطقة جغرافية؟
2- تحديد طريقة المعاينة الإحصائية	كما هو مبين أعلاه، توجد عدة طرق للمعاينة الإحصائية. ما هي مزايا وسلبيات كل طريقة؟ ما هي درجة الخطر بالمعاينة الإحصائية بكل طريقة؟ كيف يتمكن المراجع من التأكد بأن الطريقة المختارة هي الأنسب للحالة؟
3- حساب حجم العينة	تختلف طرق حساب حجم العينة من نظام إلى آخر وبقوانين صارمة. صغر حجم العينة سيؤدي إلى نتائج غير معتمدة إحصائيا وبالعكس العينة الكبيرة تلغي حاجة اللجوء للعينات الإحصائية. وكما هو موضح بقانون الإحصاء النظامي أعلاه، ملاءمة حجم العينة يعتبر من أول شروط المعاينة الإحصائية. حساب حجم العينة يتطلب معطيات كمية لعناصر مثل: مستوى الثقة، مدى ماديتها، نسبة سماح الخطأ، الأخطاء المتوقعة، عامل الاعتمادية، عوامل ليست مستعملة أو حتى موثقة بالجهاز الهندي في الوقت الحالي. عليه، لتفادي الأخطاء يلجأ المراجعون إلى الخبرات السابقة وعدة طرق أخرى لحساب حجم العينة.

4- سحب وحدات العينة من المجتمع الإحصائي	توجد عدة طرق لسحب وحدات العينة ومنها: بتعويض أو بدون تعويض للوحدات المسحوبة بطريقة عشوائية بسيطة، بالتناسب أو بدون تناسب مع حجم الطبقة في العينات الطبقية ... الخ. لكل نظام درجة خطر معينة يأخذ في الاعتبار عند اختيار النظام. كيف يستطيع فريق المراجعة اختيار النظام المناسب؟ ماذا يحدث في حالة فقدان عينة أو عينات معرّفة؟ وحيث أنه لا يجوز اختيار أي عينة بديلة لتفادي رفع الانحراف. كيف يستطيع المراجع أخذ القرار؟
5- اختبار/ مراجعة وحدات العينة	بدون تعليق.
6- صياغة التقرير الشامل للمجتمع الإحصائي	سياق التقرير النهائي يتغير من نظام معاينة لآخر. كيف يمكن وضع القرارات النهائية من نتائج فحص العينات؟ على سبيل المثال، نتج عن فحص مدرسة بالريف الهندي 5 حالات فقد لوحة العرض (سبورة). كيف يمكن اعتماد قرار عام لتوفر لوحات العرض بمدارس الريف الهندي؟ بالحالة المذكورة، هل يمكن اعتماد أنه بمستوى ثقة 90% توقع فقدان نسبة من 20% إلى 25% من لوحات العرض؟ الهدف النهائي من العينات الإحصائية هو الوصول لنتائج كمية وقرارات عامة بمستوى ثقة محدد وإلا فإنه لا جدوى من استعمالها في المراجعة حيث أنها تتطلب شروطا صارمة جدا مقارنة بالأساليب غير الإحصائية.

إن العينات الإحصائية لا تتطلب فقط الاختيار العشوائي لوحدات العينة بل وأيضا إجراءات مفصلة تساعد المراجعين في مراحل مختلفة من العمل على أخذ القرارات الصعبة وهي وسيلة تتطلب توجيها وإرشادا من ذوي الخبرة بالمجال ولا يجوز أن نتوقع من المراجع استعمالها بدون دعم أو توجيه موثق لان ذلك سيؤدي إلى نتائج نهائية خاطئة إحصائيا ويقلل من مصداقية المهنة.

ويناشد الكاتب فهم حسن نيته لأن الهدف من هذه الورقة ليس انتقاد المعاينة الإحصائية وإتباعها في مجال المراجعة حيث أنه واثق بأن تبينها لا يمكّن فقط من الدفاع على قرارات المراجع ولكن تبنيها يرفع من مستوى النتائج الكمية التي تم التوصل إليها. إن الغاية هي إقناع القراء بضرورة إتباع الأساليب الحديثة والمبنية على:

1- فهم واضح لمبادئ وأساسيات المعاينات الإحصائية.

2- أهمية توافر الدعم والتوجيه الموثق.

إصـــدارات جـــــديـــــــدة

اسم الكتاب: **خصخصة المصارف والبنوك– مقدمة في علم إدارة التوازنات الإقتصادية.**

اسم المؤلف: أ.د/ محسن أحمد الخضيري.

دار النشـــر: إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، 12 شارع حسين كامل سليم – ألماظة ـ مصر الجديدة ـ القاهرة.

تاريخ الإصدار: 2009م.

نبذة عن الكتاب: يتناول الكتاب ضرورة خصخصة البنوك بصورة تدريجية، وضرورة وجود توازن حركي متناسب ما بين تدخل الدولة وإشرافها ورقابتها للضوابط وبين تيار الحرية الاقتصادية والخصخصة بعفويتها من جانب آخر من أجل المحافظة على قوة الدفع والانطلاق إلى آفاق التقدم. وينقسم هذا الكتاب إلى:

الفصل الأول: أهمية الخصخصة وتحليل نتائجها.

الفصل الثاني: فلسفة خصخصة البنوك.

الفصل الثالث: ماذا تحتاج الخصخصة؟.

الفصل الرابع: لماذا خصخصة البنوك؟.

الفصل الخامس: كيف تتم عمليات خصخصة البنوك؟.

الفصل السادس: الخصخصة والأمن القومي؟.

الفصل السابع: متى يتخذ قرار خصخصة البنوك؟.

الفصل الثامن: ما هي مؤكدات نجاح خصخصة البنوك؟.

الفصل العاشر: ما هي مزايا الخصخصة؟.

الفصل الحادي عشر: إلى أي مدى يتم خصخصة البنوك؟.

الفصل الثاني عشر: من يتخذ قرار خصخصة البنوك؟.

الفصل الثالث عشر: ماذا تفعل بحصيلة الخصخصة؟.

الفصل الرابع عشر: محاذير خصخصة البنوك؟.

الفصل الخامس عشر: كيف يتم تقييم البنك؟.

الفصل السادس عشر: من المستفيد من الخصخصة؟.

الفصل السابع عشر: عمليات إعادة الشراء؟.

اسم الكتاب: **تبييض الأموال وسرية أعمال المصارف "آليات مكافحة ومعالجة غسل الأموال".**

اسم المؤلف: المنظمة العربية للتنمية الإدارية.

دار النشـــر: المنظمة العربية للتنمية الإدارية ـ ص ب. 2692 بريد الحرية ـ مصر الجديدة ـ القاهرة ـ جمهورية مصر العربية.

تاريخ الإصدار: 2007م.

نبذة عن الكتاب: يتناول الكتاب ظاهرة تبييض الأموال ويوضح آثارها الضارة بالمجتمع الاقتصادي سواء كانت مؤسسات مالية بنكية أو مؤسسات مالية غير بنكية. ويحتوي هذا الكتاب على الأوراق المالية والبحوث التي تم تقديمها في لقاءين هما:

اللقاء الأول: الملتقى العربي الأول بعنوان "غسل الأموال" وورشة عمل بعنوان "آليات مكافحة ومعالجة غسل الأموال" الذي عقد في الشارقة بدولة الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة من 18 إلى 2007/2/22م.

اللقاء الثاني: ندوة بعنوان "تبييض الأموال وسرية أعمال المصارف" وورشة عمل بعنوان "آليات مكافحة تبييض الأموال" الذي عقد في القاهرة بجمهورية مصر العربية خلال الفترة من 8 إلى 2007/4/12م.

اسم الكتاب: **الاستثمار والتمويل والرهن العقاري ـ الاقتصاديات ـ المخاطر ـ إعـادة الهيكلة.**

اسم المؤلف: أ.د. فـريد راغب النجـار.

دار النشـــر: الدار الجامعية ـ 84 شارع زكريا غنيم ـ تانيس سابقا ـ الاسكندرية.

تاريخ الإصدار: 2009م.

نبذة عن الكتاب: يطرح الكتاب فكر الاستثمار العقاري من عدة زوايا تحقق إشباع الحاجات السكانية بعيدا عن المخاطر وسيطرة الشركات الأجنبية ويؤكد على ضرورة تحديث شركات التمويل العقاري في مصر والدول العربية باستخدام تكنولوجيا المعلومات وإدارة الجودة الشاملة وكروت الأداء المتوازن. ويتناول الكتاب هذا الموضوع في أربعة أقسـام:

الفصل الأول: الاقتصاد العقـاري.

الفصل الثاني: الاستثمارات العقـارية.

الفصل الثالث: التمويل العقـاري.

الفصل الرابع: إعادة الهندسة العقارية.

اسم الكتاب: **حوكمة الشركات ـ شركات قطاع عام وخاص ومصارف المفاهيم ـ المبادئ ـ التجارب ـ المتطلبات.**

اسم المؤلف: د. طارق عبد العـال حماد.

دار النشـــر: الدار الجامعية ـ 84 شارع زكريا غنيم ـ تانيس سابقا ـ الاسكندرية.

تاريخ الإصدار: 2007-2008م.

نبذة عن الكتاب: يتناول الكتاب مفاهيم ومبادئ وخصائص وركائز حوكمة الشركات مع التركيز على تطبيقات الحوكمة في المصارف. ويقسم الكتاب إلى قسمين

القسم الأول: يتناول حوكمة الشركات بصفة عامة من حيث المفاهيم والمبادئ والخصائص والركائز التي تقوم عليها.

القسم الثاني: يتناول تطبيقات الحوكمة في المصارف وذلك للأهمية الكبيرة لاستقرار النظام المصرفي.

اسم الكتاب: المراجعة باستخدام العينات.

اسم المؤلف: أ. د. أمين السيد أحمد لطفي.

دار النشر: الدار الجامعية ـ 84 شارع زكريا غنيم ـ تانيس سابقا ـ الاسكندرية.

تاريخ الإصدار: 2009م.

نبذة عن الكتاب: يهتم هذا الكتاب بمراجعة الشركات باستخدام أساليب العينات (سواء الإحصائية أو غير الإحصائية) وقد تناول موضوعات مختلفة من وجهة نظر المراجعين الخارجيين الحياديين. وينقسم الكتاب إلى ثلاثة فصول هي:

الفصل الأول: طبيعة وأنواع خطط معاينة المراجعة ومخاطرها.

الفصل الثاني: استخدام أساليب معاينة الصفات في اختبارات الرقابة الداخلية.

الفصل الثالث: استخدام أساليب معاينة المتغيرات في اختبارات التحقق الأساسية.

اسم الكتاب: محاسبة المؤسسات المالية (البنوك التجارية وشركات التأمين).

اسم المؤلف: د. محمد جمال علي هلالي، د. عبد الرزاق شحاتة.

دار النشر: دار المناهج للنشر والتوزيع ـ شارع الملك حسين عمان ـ الأردن.

تاريخ الإصدار: 2009م.

نبذة عن الكتاب: يقع الكتاب في (468) صفحة ويتناول المحاسبة في البنوك التجارية وشركات التأمين من خلال تطبيق النظام المحاسبي والمبادئ والقواعد المتعارف عليها في المحاسبة المالية كون هذه المنشآت تلعب دوراً هاماً وبالغ الأهمية في زيادة معدلات التنمية بالمجتمع بما توفره من مصادر تمويلية هائلة تصب في روافد اقتصاديات الدول، يتضمن الكتاب قسمين أساسيين ويتفرع منها فصول على النحو الآتي:

القسم الأول: المحاسبة في البنوك التجارية.

الفصل الأول: مفهوم ووظائف البنوك التجارية.

الفصل الثاني: دور البنوك التجارية في دعم الاقتصاد الوطني وتنميته.

الفصل الثالث: النظام المحاسبي بالبنوك التجارية.

الفصل الرابع: قسم الخزينة العامة.

الفصل الخامس: قسم الحسابات التجارية.

الفصل السادس: قسم المقاصة.

الفصل السابع: قسم الودائع وصندوق التوفير.

الفصل الثامن: قسم الأوراق التجارية.

الفصل التاسع: قسم الأوراق المالية.

الفصل العاشر: قسم خطابات الضمان (الكفالات المصرفية).

الفصل الحادي عشر: قسم الاعتمادات المستندية.

الفصل الثاني عشر: قسم الحوالات والعملات الأجنبية.

الفصل الثالث عشر: قسم الحسابات العامة.

الفصل الرابع عشر: القوائم المالية في البنوك التجارية.

القسم الثاني: محاسبة شركات التأمين

الفصل الأول: طبيعة عمليات التأمين وأنواعها.

الفصل الثاني: المتطلبات القانونية لعمليات التأمين.

الفصل الثالث: الإطار العام للنظام المحاسبي في شركات التأمين.

الفصل الرابع: محاسبة التامين على الحياة.

الفصل الخامس: عمليات إعادة التأمين.

الفصل السادس: أنواع المخصصات الفنية في شركات التأمين.

الفصل السابع: استثمارات أموال شركات التأمين.

الفصل الثامن: إعداد الحسابات الختامية في شركات التأمين.

اسم الكتاب: تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار ومنح الائتمان.

اسم المؤلف: د. طارق عبد العال حماد.

دار النشـــر: الدار الجامعية - 84 شارع زكريا غنيم - الإبراهيمية الإسكندرية- مصر.

تاريخ الإصدار: 2007م.

نبذة عن الكتاب: يقع الكتاب في (540) صفحة ويتناول تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار ومنح الائتمان، نظرة حالية ومستقبلية، والغرض من هذا الكتاب هو وصف أسس عرض القوائم المالية ذات الغرض العام وذلك بهدف ضمان القابلية للمقارنة مع القوائم المالية للمنشآت الأخرى. حيث تناول بداية شرح القوائم المالية الأساسية التي تلتزم المنشآت بإعدادها وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية، ويتضمن الكتاب ثلاثة عشر فصلاً تناولت الموضوعات التالية:

الفصل الأول: إطار إعداد وعرض القوائم المالية.

الفصل الثاني: التقارير المالية (المفاهيم- الأهداف - الخصائص).

الفصل الثالث: القوائم المالية الأساسية (أنواعها- عناصرها- العلاقات بينها).

الفصل الرابع: إعداد واستخدام قائمة المركز المالي (الميزانية).

الفصل الخامس: إعداد واستخدام قائمة الدخل.

الفصل السادس: إعداد واستخدام قائمة التدفقات النقدية.

الفصل السابع: قائمة التغيرات في حقوق الملكية والإيضاحات المتممة.

الفصل الثامن: قائمة القيمة المضافة.

الفصل التاسع: التقارير القطاعية وفقاً للمعايير المحاسبية.

الفصل العاشر: التقارير المالية في ظل اقتصاديات التضخم الجامح.

الفصل الحادي عشر: تقارير مالية مساعدة.

الفصل الثاني عشر: تحليل القوائم المالية.

الفصل الثالث عشر: تطبيقات عملية للتحليل المالي.

اسم الكتاب: نظام المعلومات المحاسبية.

اسم المؤلف: د. سيد عطا الله السيد.

دار النشـــر: دار الراية للنشر والتوزيع، شارع الجمعية العلمية الملكية ـ عمّان الأردن.

تاريخ الإصدار: 2009م.

نبذة عن الكتاب: يقع الكتاب في (300) صفحة وتتضمن ثمانية عشر فصلاً تناولت الموضوعات التالية:

الفصل الأول: إطار إعداد وعرض القوائم المالية.

الفصل الثاني: نظم المعلومات المحاسبية.

الفصل الثالث: هيكل النظم المحاسبية.

الفصل الرابع: مدخلات ومخرجات نظم المعلومات المحاسبية.

الفصل الخامس: تطوير وتوثيق نظم المعلومات المحاسبية.

الفصل السادس: جودة المعلومات المحاسبية.

الفصل السابع: المحاسبة الإدارية ونظم المعلومات المحاسبية.

الفصل الثامن: معالجة البيانات في إطار علم المحاسبة.

الفصل التاسع: نظم معلومات المحاسبة المالية.

الفصل العاشر: نظم المعلومات المحاسبية في المنظمة.

الفصل الحادي عشر: العلاقة بين العوامل السلوكية ونظم المعلومات المحاسبية.

الفصل الثاني عشر: دورة الإنتاج في نظم المعلومات المحاسبية.

الفصل الثالث عشر: تحليل التكلفة والمنفعة في تقييم المحاسبة.

الفصل الرابع عشر: الرقابة ونظم المعلومات المحاسبية.

الفصل الخامس عشر: تصميم وتكلفة الاستثمار في نظم المعلومات المحاسبية.

الفصل السادس عشر: مراجعة نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية.

الفصل السابع عشر: نظام المعلومات المحاسبية والتجارة الالكترونية.

الفصل الثامن عشر: قائمة المراجع.

اسم الكتاب: تدقيق الحسابات المعاصر (الناحية النظرية).

اسم المؤلف: د. غسان فلاح المطارنة.

دار النشـــر: دار المسيرة للنشر والتوزيع عمان ـ الأردن.

تاريخ الإصدار: 2009م.

نبذة عن الكتاب: يقع الكتاب في (328) صفحة ويسلط الضوء على التدقيق وما يتعلق به من معايير وقواعد أخلاقية مراعياً عند إعداده معايير التدقيق الدولية الصادرة عن مجلس معايير التدقيق والضمان الدولي التابع للإتحاد الدولي للمحاسبة.

وقد تم تقسيم الكتاب إلى ثمانية فصول تغطي الناحية النظرية لتدقيق الحسابات وقد تضمن الموضوعات التالية:

الفصل الأول: مدخل إلى تدقيق الحسابات.

الفصل الثاني: المعايير العامة للتدقيق.

الفصل الثالث: آداب وسلوك مهنة التدقيق.

الفصل الرابع: مدقق الحسابات.

الفصل الخامس: تقرير مدقق الحسابات.

الفصل السادس: الأخطاء والاحتيال ومسئولية المدقق عنها.

الفصل السابع: أدلة وقرائن الإثبات.

الفصل الثامن: نظام الرقابة الداخلية.

أخـبـار المـجـموعـة العربيـة

* الاجتماع الأول لفريق عمل البيئة للمجموعة العربية:

عقد فريق عمل البيئة للمجموعة العربية في تشكيلته الجديدة اجتماعه الأول بمقر الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية يومي 10 و2009/05/11 بدعوة كريمة من معالي المستشار الدكتور/ جودت الملط، رئيس الجهاز وبمشاركة ممثلي الأجهزة الأعضاء في الفريق في كل من جمهورية مصر العربية والمملكة الأردنية الهاشمية والجمهورية التونسية ودولة الكويت.

وفي بداية الاجتماع تم اختيار ممثلي الجهاز المركزي للمحاسبات رئيسا ومقررا للفريق.

وقد قام المشاركون في هذا الاجتماع بمناقشة واعتماد كل من مشروع اللائحة التنظيمية لعمل الفريق والآليات اللازمة لتحقيق أهداف وتنفيذ اختصاصات الفريق ومشروع برنامج العمل للفترة القادمة (2010- 2012).

وقد ضمّن الفريق نتائج أعماله ضمن التقرير الذي أعده لهذا الغرض والذي سيعرض على لجنة تنمية القدرات المؤسسية للمجموعة في اجتماعها الأول المقرر عقده بدولة الكويت خلال الفترة من يوم 09 إلى 2009/11/12.

* الاجتماع الأول للجنة المعايير المهنية والرقابية للمجموعة:

بدعوة كريمة من سعادة الشيخ/ صلاح بن غانم العلي، رئيس ديوان المحاسبة بدولة قطر عقدت لجنة المعايير المهنية والرقابية للمجموعة العربية اجتماعها الأول بمدينة الدوحة خلال الفترة من 22 إلى 2009/06/25، وعينت كلا من ممثل ديوان المحاسبة بدولة قطر، رئيسا للجنة وممثل ديوان المحاسبة بدولة الكويت، نائبا للرئيس والأمانة العامة، مقررا للجنة.

وقد ناقشت اللجنة المشروع المتعلق في اجتماعها الاستثنائي المنعقد بجمهورية مصر العربية خلال شهر يونيو 2008 واعتمدتها بعد إدخال التعديلات اللازمة عليها. كما ناقشت اللجنة موضوع مراجعة دليل الرقابة المالية للمجموعة وارتأت إرجاء مراجعة وتحديث هذا الدليل إلى حين الانتهاء من إعداد المعايير المهنية للمجموعة وكذلك جمع المعلومات المتعلقة باستخدام الأجهزة الأعضاء هذا الدليل وذلك من خلال استبيان يعد لهذا الغرض.

وقد ضمنت اللجنة نتائج أعمالها ضمن التقرير الذي أعده لهذا الغرض والذي سيعرض على المجلس التنفيذي في اجتماعه الثاني والأربعين الذي سيعقد بجمهورية مصر العربية خلال شهر ديسمبر 2009.

* اجتماع فريق عمل المخطط الاستراتيجي العام بالمملكة المغربية:

بناء على دعوة كريمة من معالي رئيس المجلس الأعلى للحسابات بالمملكة المغربية وعملا بقرار المجلس التنفيذي في اجتماعه الواحد والأربعين المنعقد بالمملكة الأردنية الهاشمية اجتمع أعضاء فريق المخطط الاستراتيجي خلال الفترة م من 13 إلى 2009/04/16 بمقر المجلس المذكور، وقد اعتذر عن حضور هذا الاجتماع ممثلو كل من الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة بالجمهورية اليمنية وديوان الرقابة العامة بالمملكة العربية السعودية وجهاز المراجعة المالية بالجماهيرية العربية الليبية الشعبية

الاشتراكية العظمى وديوان المحاسبة بدولة الإمارات العربية المتحدة.

وافتتحت أشغال هذا الاجتماع بكلمة ترحيبية ألقاها الأستاذ/ عبد الله صرحان، الكاتب العام للمجلس الأعلى للحسابات بالمملكة المغربية.

ثم درس الفريق المواضيع التالية:

1- دراسة نتائج تنفيذ أهداف المخطط الاستراتيجي العام.

2- استكمال دراسة مشروع مراجعة النظام الأساسي للمجموعة العربية.

3- دراسة مشروع ضوابط فريق العمل.

4- مشروع مراجعة القواعد المالية للمجموعة العربية.

5- مراجعة قواعد اللقاءات العلمية والتدريبية والبحث العلمي.

6- دراسة مشروع مراجعة القواعد الإجرائية للجمعية العامة.

ورفع تقريرا إلى المجلس التنفيذي لاتخاذ ما يراه.

أخـبـار الأجهـزة الأعـضاء

دائرة المحاسبات بالجمهورية التونسية :

1- استضافت دائرة المحاسبات خلال المتدة من 2 فيفري إلى 20 مارس 2009 بمدينة سوسة دورة تدريبية تنظمها "مبادرة تنمية الانتوساي" في مجال تصميم المادة التجريبية وتقديمها وذلك لفائدة مراقبين منتمين لبعض الأجهزة العليا للرقابة بدول إفريقية.

2- انعقد بتونس خلال يومي 19 و20 فيفري 2009 اللقاء الدوري لدائرتي المحاسبات التونسية والفرنسية حول موضوع "دور دائرة المحاسبات في منظومة الرقابة على المالية العمومية". وترأس الجانب التونسي والبعثة الفرنسية على التوالي السيدة فائزة الكافي، الرئيسة الأولى لدائرة المحاسبات التونسية والسيد فيليب سوقان، الرئيس الأول لدائرة المحاسبات الفرنسية. ومثل هذا اللقاء الذي يعتبر الثاني من نوعه مناسبة للتفكير وتبادل التجارب في مجالات تتعلق خاصة بتوزيع الأدوار بين الهيئات الرقابية وبمتابعة تقارير الرقابة وبتطوير الكفاءات والقدرات المهنية. وكان اللقاء مناسبة لتوقيع اتفاقية توأمة بين الغرفة الجهوية لدائرة المحاسبات بقفصة والغرفة الجهوية للحسابات "بلوزان".

3- استقبلت دائرة المحاسبات خلال الفترة من 23 إلى 25 افريل 2009 السيد "أنور ناسوتيون" رئيس ديوان المحاسبة الإندونيسي الذي اطلع على تجربة دائرة المحاسبات في مختلف مجالات الرقابة وقدم عرضا حول تجربة جهازه في مجال مكافحة الفساد. كما تم خلال هذه الزيارة ضبط مجالات وسبل التعاون الثنائي بين جهازي الرقابة وإبرام اتفاقية تعاون في الغرض.

الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة بالجمهورية اليمنية :

انعقاد اللقاء السنوي الثامن عشر لقيادات الجهاز:

برعاية فخامة الأخ/ علي عبد الله صالح – رئيس الجمهورية، انعقد اللقاء السنوي الثامن عشر لقيادات الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة تحت شعار (تعزيز دور الجهاز في دعم جهود تنمية الموارد الذاتية غير النفطية وترشيد الاستخدامات) للفترة من 16 إلى 2009/3/18م.

حيث اشتملت محاور اللقاء على عرض ومناقشة العديد من التقارير وأوراق العمل المتعلقة بتقييم مستويات تنفيذ خطة الجهاز لعام 2008م وبأنشطة الجهاز المختلفة بالإضافة إلى مناقشات الآثار التي ترتبت عن الأزمة المالية العالمية والعديد من الموضوعات المهنية المتعلقة بمهنة المراجعة والمحاسبة.

وقد صدر عن اللقاء العديد من القرارات والتوصيات الرامية إلى تعزيز وتطوير أداء الجهاز وتفعيل مخرجاته.

إصدار مجلة الرقابة:

تم إصدار العدد الخامس عشر من مجلة الرقابة للفصل الأول من عام 2009م التي يصدرها الجهاز كل ثلاثة أشهر تضمن العدد فعاليات اللقاء السنوي الثامن عشر لقيادات الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة وأيضا لمحة تعريفية بدائرة المحاسبات بالجمهورية التونسية بالإضافة إلى العديد من الأبحاث والدراسات والمواضيع المتعلقة بمهنة المراجعة والمحاسبة الرامية إلى تزويد المراجعين بالخبرات والأفكار المهنية عملياً وعلمياً.

انعقاد ورشة عمل التقييم الذاتي للنزاهة

1- انعقدت الورشة خلال الفترة من 24 إلى 2009/1/27م بالتعاون مع محكمة المراجعة الهولندية، حيث شارك في الورشة 16 مشاركاً يمثلون جميع قطاعات الجهاز ممن توفرت فيهم الشروط المطلوبة.

وقد خرج المشاركون بعدد من التوصيات تضمنت المجالات التالية:

- النزاهة والاستقلالية.
- إدارة الموارد البشرية.
- إدارة الموارد المالية.
- المراجعة.

2- في إطار مشروع التعاون الفني اليمني الألماني واتفاقية التعاون والتوأمة بين الجهاز وديوان المحاسبة بولاية برلين ومكتب المؤسسة الألمانية للتعاون الفني بصنعاء، قام الدكتور/ عبد الله عبد الله السنفي، رئيس الجهاز والوفد المرافق له بزيارة إلى ديوان المحاسبة بولاية برلين بجمهورية ألمانية خلال الفترة من 15 إلى 2009/6/24م، نتج عن الزيارة عددا من الموضوعات النقاشية التي اهتمت في الرقابة على الأموال العامة ومكافحة الفساد.

الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية:

1- شارك الجهاز في الاجتماع الثاني عشر لمجموعة عمل الانتوساي لمراجعة البيئة والدورة التدريبية الخاصة بمراجعة التنوع البيولوجي والذي عقد في الدوحة بدولة قطر خلال الفترة من 23 إلى 29 يناير 2009.

2- زيارة سفير جمهورية كوريا الجنوبية بالقاهرة لرئيس الجهاز المركزي للمحاسبات وذلك لتوقيع مذكرة تفاهم بين مجلس المراجعة والتفتيش بجمهورية كوريا والجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية وذلك يوم الثلاثاء الموافق 10 فبراير 2009.

3- شارك الجهاز في الندوة العشرين التي تم تنظيمها بين الانتوساي ومنظمة الأمم المتحدة حول موضوع "منظمة الانتوساي كشريك فعال في الشبكة الدولية لمكافحة الفساد، توفير الشفافية لتعزيز الأمن الاجتماعي والحد من الفقر" خلال الفترة من 11 إلى 13 فبراير 2009 بالنمسا.

4- مشاركة الجهاز في الندوة التي تم عقدها بوزارة الدولة للتنمية الإدارية بالتعاون مع المركز المصري لدعم المنظمات غير الحكومية حول موضوع "أثر الخدمات الحكومية الالكترونية على تعزيز قيم الشفافية والمساءلة" والذي عقد يوم 2009/2/16.

5- زيارة وفد من ديوان المحاسبة الكويتي برئاسة وكيل الديوان لمقر الجهاز المركزي للمحاسبات لبحث بعض الموضوعات ذات الاهتمام المشترك خلال الفترة من 22 إلى 26 فبراير 2009.

اللجنة الشعبية العامة لجهاز المراجعة المالية بالجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى:

1- أصدرت أمانة مؤتمر الشعب العام القرار رقم (101) لسنة 2009 بشأن تشكيل اللجنة الشعبية العامة لجهاز المراجعة المالية حيث نصت المادة الأولى منه على تسمية أعضاء اللجنة الشعبية العامة لجهاز المراجعة المالية على النحو الآتي:

1- عبد الحميد الفيتوري عمار **2-** سليمان محمد صالح.

3- مختار السنوسي الكاسح **4-** عمرو خليفة عرفة.

ومن الجدير بالذكر أن المادة (الثالثة) من القانون رقم (1) لسنة 2007، بشأن إنشاء جهاز المراجعة المالية تنص على إدارة جهاز المراجعة المالية بلجنة شعبية عامة تتكون من أمين اللجنة الشعبية العامة لجهاز المراجعة المالية وعدد من الأعضاء يتم تسميتهم بقرار من مؤتمر الشعب العام.

2- في إطار الاهتمام بدور جهاز المراجعة المالية بالجماهيرية العظمى، وتنمية قدرات العاملين بالجهاز، بما ينعكس ايجابيا على ممارسة المهام المكلفين بها قانونا، صدر (ولأول مرة) العدد الأول من مجلة المراجعة المالية، والتي ستساهم في توثيق صلة التعاون بين الجهاز ومختلف القطاعات الخاضعة لمراجعته، وبما يساهم في تحقيق أهداف التنمية المنشودة بالجماهيرية العظمى.

3- أصدر جهاز المراجعة المالية تقريره نصف السنوي للعام 2009، ويتضمن هذا التقرير حصيلة أعمال الفحص والمراجعة التي قام بها الجهاز على الجهات الخاضعة للمراجعة وفقا لأحكام القانون.

في إطار الأنشطة الدولية لجهاز المراجعة المالية خلال العام 2009:

- شارك وفد الجهاز برئاسة معالي المستشار/ علي عمر الحسناوي أمين اللجنة الشعبية العامة لجهاز المراجعة المالية والأمين العام للمنظمة الإفريقية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في اجتماعات المجلس التنفيذي للمنظمة الإفريقية لأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة الذي عقد في دولة جنوب افريقيا خلال الفترة من 2/27 إلى 2009/3/5.
- شارك وفد من الجهاز برئاسة معالي المستشار/ علي عمر الحسناوي أمين اللجنة الشعبية العامة لجهاز المراجعة المالية لحضور اجتماع لجنة التنسيق المغربية الذي عقد في الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية خلال الفترة من 19 إلى 2009/5/25.

وفي إطار تنفيذ الخطة التدريبية للنصف الأول من هذا العام لسنة 2009:

تم تنفيذ العديد من الدورات الداخلية والخارجية إضافة إلى ورش العمل وبرنامج المدرب الزائر الذي استحدثه الجهاز لغرض نقل المعرفة من خبراء الجهاز إلى أعضاء الجهاز في مختلف الإدارات العامة والفروع وفيما يلي بيان بالأنشطة التدريبية والفنية المنجزة خلال النصف الأول من سنة 2009 في مجال الرقابة وتقييم الأداء:

– تم إيفاد فريق عمل يتكون من عدد (2) من أعضاء الجهاز إلى جنوب إفريقيا لحضور الورشة الفنية للمخطط العملي للخطة الإستراتيجية للافروساي خلال الفترة من 23 إلى 2009/2/29.

ـ تم إيفاد عدد (14) عضوا من الجهاز لحضور الدورة التدريبية المقامة بالمملكة الأردنية الهاشمية في مجال "تقييم الأداء في مجال الشركات العامة" خلال الفترة من 5/23 إلى 2009/6/5.

ديـــوان المحاسبة بدولة الكويت:

تعيين رئيس الديوان:

معالي الأستاذ/ **عبد العزيز يوسف عبد الوهاب العدساني**
رئيس ديوان المحاسبة بدولة الكويت

– بموجب المرسوم الأميري رقم 37 لسنة 2009 الصادر بتاريخ 24 فبراير 2009 تم تعيين معالي السيد/ **عبد العزيز يوسف عبد الوهاب العدساني** رئيسا لديوان المحاسبة بدولة الكويت، وهو من مواليد عام 1931م. حاصل على شهادة ديبلوم تجارة تخصص محاسبة في عام 1971.

*** الخبرة العلمية: (محليا وإقليميا ودوليا):**

– نائب رئيس المجلس البلدي من عام 1972 إلى عام 1974.

– رئيس البلدية ورئيس المجلس البلدي من عام 1974 إلى عام 1984.

– عضو في مجلس التخطيط منذ عام 1976 إلى عام 1981.

– عضو مجلس الأمة للدورات البرلمانية 1992 و1996 (عن دائرة كيفيان).

– عضو بالمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية من 15 أكتوبر 2008.

– رئيس لديوان المحاسبة بموجب المرسوم الأميري رقم 37 لسنة 2009 الصادر في 24 فبراير 2009 (الرئيس السابع لديوان المحاسبة).

– أمين عام منظمة المدن العربية، وهي منظمة إقليمية عربية تتخذ من دولة الكويت مقرا لها.

– نائب الرئيس لشؤون الإقليم العربي في الاتحاد الدولي للسلطات المحلية، ومقره هولندا منذ عام 1995.

– عضو في المجلس التنفيذي للمجلس الدولي للمبادرات البيئية المحلية ومقره كندا منذ عام 1995.

– عضو مؤسس بمجلس الرؤساء في المجلس العالمي التنسيقي للمنظمات والسلطات المحلية ومقره سويسرا منذ عام 1996.

– عضو مراقب للمجلس الأوروبي ومقره فرنسا منذ عام 1997.

– عضو مراقب من الدرجة الأولى في المجلس الاجتماعي والاقتصادي للأمم المتحدة ومقره نيويورك منذ عام 1997.

*** الجوائز:**

1- نال وسام ملكي برتبة قائد من المملكة المغربية الشقيقة في عام 1990.

2- قلد وسام رئيس الجمهورية الألمانية برتبة ممتاز في عام 1993.

3- حاز على عضوية الزمالة الفخرية لجمعية الفكر المحاسبي في عام 2006.

تغتنم هيئة تحرير المجلة بهذه المناسبة وتتقدم لمعاليه بأحر التهاني وأطيب الأماني بمزيد من التوفيق والنجاح.

أولا: في إطار مساهمة الديوان في أنشطة المنظمة الدولية لهيئات الرقابة المالية العليا (الانتوساي) تم ما يلي:

1- المشاركة في الدورة التدريبية حول مواضيع التنوع الحيوي التي عقدت في دولة قطر الشقيقة خلال الفترة من 23-2009/01/24، والاجتماع الثاني عشر لمجموعة عمل الانتوساي للتدقيق البيئي خلال الفترة من 25-2009/01/29.

2- المشاركة في الندوة العشرين للأمم المتحدة الانتوساي حول مواضيع "منظمة انتوساي كشريك فعال في الشبكة الدولية لمكافحة الفساد: توفير الشفافية لتعزيز الأمن الاجتماعي والحد من الفقر" التي تم عقدها في فينا خلال الفترة من 11-2009/02/13 تقديم محاضرة من ممثل الديوان حول "إجراءات تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد مع التركيز على مجال المشتريات العامة".

3- المشاركة في برنامج زمالة المدقق الدولية الذي ينظمه مكتب المساءلة الحكومية الأمريكي في واشنطن دي سي بالولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة من 04/06 -2009/08/07.

ثانيا: في إطار مساهمة الديوان في أنشطة المنظمة الآسيوية لهيئات الرقابة المالية العليا (الاسوساي) تم ما يلي:

1- زيارة السيد/ لو مين كاي، نائب المدقق العام بمكتب تدقيق الدولة بجمهورية فيتنام الاشتراكية ووفد مرافق له وذلك خلال الفترة من 23-2009/04/24، لتعزيز آفاق التعاون والصداقة بين الجهازين والإطلاع على تجربة دولة الكويت في مجال العمل الرقابي والتنسيق حول الموضوعات التي سيتناولها الاجتماع القادم للأسوساي.

2- المشاركة في الندوة المشتركة الأولى في إطار اتفاقية التعاون مع مكتب مدقق ومراجع عام الهند حول موضوع "تدقيق الأداء" وذلك خلال الفترة من 22-2009/06/25.

ثالثا: في إطار مساهمة الديوان في أنشطة المجموعة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (الأرابوساي) تم ما يلي:

1- قيام وفد رسمي برئاسة السيد وكيل ديوان المحاسبة بدولة الكويت بزيارة الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية الشقيقة لتوطيد أواصر التعاون بين الجهازين وذلك خلال الفترة من 22-2009/02/26.

2- شارك الديوان ممثلا للمجموعة العربية في اجتماع لجنة تقنية المعلومات للمجموعة الأوروبية الذي عقد في مدينة بارن بسويسرا خلال الفترة من 08-2009/06/09 ومن الجدير بالذكر أن ديوان المحاسبة بدولة الكويت يرأس فريق تكنولوجيا المعلومات للمجموعة العربية.

رابعا: في إطار أنشطة دواوين المحاسبة والمراقبة بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والتي تتم في إطار الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية تم ما يلي:

1- المشاركة في الاجتماع السابع عشر للجنة التدريب والتطوير للعاملين بدواوين المراقبة والمحاسبة بدول المجلس الذي عقد في سلطنة عمان الشقيقة خلال الفترة من 17-2009/2/18.

2- قيام وفد رسمي من ديوان المحاسبة بمهمة علمية لديوان المراقبة العامة بالمملكة العربية السعودية الشقيقة خلال الفترة من 19-2009/4/22، وذلك للاطلاع على تجربة الجهاز في مجال الرقابة البيئية.

3- زيارة المستشار/ عبد الحميد بن عامر الكيومي من جهاز الرقابة المالية للدولة بسلطنة عمان الشقيقة ووفد مرافق له للاطلاع على تجربة ديوان المحاسبة في تطبيق أدلة العمل الرقابي وكذا الإجراءات المتبعة بشأن الرقابة المسبقة وذلك خلال الفترة من 19-2009/4/22.

4- المشاركة في الاجتماع السادس لفريق قواعد الرقابة للأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة الذي عقد في المملكة العربية السعودية الشقية يومي 5 و2009/5/6.

5- المشاركة في الاجتماع الثامن للجنة وكلاء دواوين المراقبة والمحاسبة بدول المجلس الذي عقد في المملكة العربية السعودية الشقيقة يوم 2009/5/20.

6- المشاركة في البرنامج التدريبي "أساليب اكتشاف الغش والاحتيال" الذي عقد في سلطنة عمان الشقيقة خلال الفترة من 23-2009/5/26.

خامسا: أنهى الديوان خطته التدريبية للسنة المالية 2009/2008، وحاليا يقوم الديوان بتنفيذ خطته التدريبية للسنة المالية 2010/2009 حيث تم خلال الفترة من 2009/6/30-1/1 عقد العديد من البرامج واللقاءات.

سادسا: تم إصدار العددين السادس عشر والسابع عشر من مجلة الرقابة التي يصدرها ديوان المحاسبة فصليا كل ثلاثة شهور، وتضم العديد من المواضيع الرقابية والمحاسبية والإدارية ذات العلاقة بعمل الديوان وعلاقاته بالأجهزة الأخرى، بالإضافة إلى أبواب أخرى متنوعة.

سابعا: طرح مسابقة علمية تحمل اسم الراحل براك المرزوق رئيس الديوان اعترافا بفضله وتقديرا لإخلاصه وعطائه الكبير لوطنه، وكان موضوع المسابقة" وسائل وأساليب تفعيل دور ديوان المحاسبة بدولة الكويت في الرقابة على الأموال العامة".

وقد شارك العديد من العاملين بأجهزة الرقابة العليا العربية في تلك المسابقة الأمر الذي يؤكد على تقدير الجميع للمغفور له براك المرزوق رئيس الديوان. هذا وسيتم تحكيم البحوث المقدمة من خلال لجنة فنية يشكلها ديوان المحاسبة لهذا الغرض.

ديوان الرقابة المالية والإدارية بالسلطة الفلسطينية:

إن تحقيق رؤية ورسالة ديوان الرقابة المالية والإدارية في الواقع العملي تتطلب بناء ديوان نموذجي فاعل قادر على العمل والتعامل مع متطلبات مجتمع المعرفة، والعمل المؤسساتي وفق متطلبات الرقابة المالية والإدارية الحديثة، ومن أجل الرقي بديوان الرقابة لتقديم خدمة رقابة وتدقيق ذات جودة عالية وفق أفضل الممارسات الدولية وتعزيز الحكم الصالح، يقوم الديوان بوضع أنظمة وإجراءات عمل معيارية تعزز كفاءة وفعالية واقتصاد أعمال الرقابة والتدقيق بالإضافة إلى سعيه الدائم لبناء وتوطيد العلاقات الثنائية مع باقي الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في مختلف البلدان العربية والأجنبية.

وانطلاقاً من أهداف وتوصيات المجموعة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة بضرورة تشجيع تبادل الآراء والخبرات بين الأجهزة العليا للرقابة بما يحقق تنمية وتطوير سبل التعاون المشترك وتدعيم العلاقات بين الأجهزة الرقابية العليا في العالم العربي، فقد قام الديوان بإبرام العديد من الاتفاقيات خلال العام 2009م كان منها:

- توقيع اتفاقية تعاون مع ديوان المحاسبة الأردني ودائرة المحاسبات التونسية والجهاز المركزي للمحاسبات في جمهورية مصر العربية.
- إبرام اتفاق تعاون مشترك هو الأول من نوعه مع هيئة المحاسبة لروسيا الاتحادية وذلك رغبةً منهما في تطوير علاقات الصداقة القائمة عن طريق تعزيز التعاون الفعال المشترك.
- شارك رئيس ديوان الرقابة المالية والإدارية والوفد المرافق له في المؤتمر الثاني للأرابوساي واليوروساي والذي عقد في محكمة الحسابات الفرنسية بباريس تحت عنوان "**دور هيئات الرقابة العليا في تحديث الدولة**".
- شارك الديوان في ورشة عمل إقليمية حول "**حماية الشهود والمبلغين**" والتي تنظمها الشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد.
- شارك وفد من ديوان الرقابة بورشة عمل بعنوان"التفتيش الخارجي" بدعوة من محكمة المحاسبات التركية.
- قام معالي الدكتور محمود أبو الرُّب بعقد سلسلة من الاجتماعات مع ممثلي مؤسسات دولية كالاتحاد الأوروبي والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي وذلك من أجل توطيد أواصر التعاون ما بين الديوان وهذه المؤسسات بما يعود بالنفع على موظفي الديوان من تدريب وتعزيز القدرات.

فقد قام ديوان الرقابة بنشر التقرير السنوي للعام 2008م والتقرير ربع السنوي الأول للعام 2009م على موقعه الالكتروني: http://www.facb.gov.ps.

مواقع على الانترنت ذات العلاقة

بطبيعـة أعمال الأجهزة الرقابية

المركز الأوروبي للخبرة والتقييم:	http://www.eureval.fr
مركز المشروعات الدولية الخاصة:	http://www.hawkama.net
لجنة معايير الرقابة:	http://www.rigsrevisionen.dk/asc
لجنة الانتوساي للدين العمومي:	http://www.intosaipdc.org.mx
مجموعة عمل الانتوساي المكلفة بالخصخصة:	http://www.nao.gov.uk/intosai/wgap/home.htm
مجموعة عمل الانتوساي للرقابة البيئية:	http://www.environmental-auditing.org
مجموعة عمل الانتوساي لتقييم البرامج:	http://www.intosai.ccomptes.fr
المنظمة الأوروبية للأجهزة العليا للرقابة:	http://www.eurosai.org
المنظمة الآسيوية للأجهزة العليا للرقابة:	http://www.asosai.org
المنظمة الإفريقية للأجهزة العليا للرقابة:	http://www.afrosai.org
المنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة:	http://www.arabosai.org
معهد "لجنة التدقيق":	http://www.audit-committee-institute.fr
المعهد الدولي للمالية:	http://www.iif.com
مهنة المحاسبة: الخبراء المحاسبون، مراجعو الحسابات:	http://www.laprofessioncomptable.com
وكالات الترقيم العالمية:	http://www.fitchartings.com http://www.standardandpoors.com http://www.moodys.com

شروط ومعايير النّشر في مجلة "الرّقابة الماليّة"

أ- شـروط النّشــر:

1- أن تقدم البحوث والمقالات مطبوعة أو مكتوبة بلغة عربية سليمة وأسلوب واضح.

2- أن يتم التقيد في إعداد البحوث والمقالات بأصول وقواعد البحث العلمي المتعارف عليها سواء من حيث الشكل كإعداد خطة للدراسة تبدأ بمقدمة تبين الهدف من إثارة الموضوع وأهميته ومنهج البحث وتقسيمه ثم الانتقال إلى صلب الموضوع وجوهره والانتهاء بخاتمة للموضوع، أو من حيث المضمون كعرض الموضوع وتحديد أهدافه بدقة ووضوح واستعراض عناصره بعمق وموضوعية.

3- أن يتم توثيق المصادر بدقة وأمانة سواء أكانت نصوصا حرفية أو عرضا لأفكار آخرين مصوغة بلغة الكاتب، ويتم ذلك بالنسبة للكتب والبحوث بوضع رقم في نهاية الاقتباس يقابله رقم في صفحة الهوامش يتم بعده تدوين مصدر الاقتباس بشكل دقيق وكامل بحيث يتضمن اسم المؤلف وعنوان المرجع واسم الناشر ومكان وسنة النشر ورقم الصفحة أو الصفحات. كما يتم الالتزام أيضا بقواعد وأصول التوثيق المتعارف عليها بالنسبة للمجلات والدوريات والقوانين والأنظمة والوثائق الرسمية والأعمال غير المنشورة. وكذلك يتم في نهاية البحث أو المقالة إعداد قائمة المراجع بحيث توضع المراجع العربية أولا تليها المراجع الأجنبية.

4- أن يكون معدّ البحث أو المقالة من العاملين في الأجهزة الأعضاء في المجموعة، ويجوز للجنة المجلة قبول نشر المقالات والبحوث المقدمة من غير العاملين في تلك الأجهزة على أن لا يتجاوز ذلك ثلث المقالات المنشورة في المجلة.

5- أن يرفق المقال المترجم بالنص الأصلي باللغة المترجم منها مع ذكر اسم المؤلف والمصدر المنشور به النص الأصلي.

6- أن تكون المادة معدّة خصيصا للنشر في المجلة.

7- ألا يتجاوز عدد صفحات المقالة أو البحث (10) صفحات وألا يقل عن (3) صفحات وتتضمن الصفحة الواحدة ما بين 25 و28 سطرا والسطر الواحد ما بين 12 و15 كلمة.

ب- موضوعـات النّشـر:

يشترط أن تتعلق البحوث والمقالات (الأصلية منها أو المترجمة) بالجوانب العلمية والتطبيقية في مجالات العمل الرقابي وأن تتناول بوجه خاص أدلة وبرامج ومناهج العمل والمجالات المستحدثة فيه التي من شأنها المساهمة في زيادة قدرات العاملين في أجهزتنا الرقابية وتحسين مستوى أدائهم وهو ما يساعد على تطوير العمل الرقابي العربي.

ج- ملاحـظـات عـامـة:

1- المواد المرسلة إلى المجلة لا ترد لأصحابها سواء نشرت أو لم تنشر.

2- لا يحق الاعتراض على عدم نشر ما يرسل للمجلة.

3- للجنة المجلة الحق في اختيار ما تراه مناسبا للنشر وإجراء التعديلات بما يتلاءم وضرورات النشر.

4- تعبر المواد المنشورة في المجلة عن آراء كاتبيها.

5- تخصص مكافأة مالية لمعد المقال أو البحث سواء أكان محررا أم مترجما وذلك في ضوء الضوابط والشروط المحددة من قبل المجلس التنفيذي للمجموعة العربية.

هـــام جـــدا

تقرؤون في العـــ55ـــــدد من المجلة

أخبار عن المجلس التنفيذي في اجتماعه 42 الذي سيستضيفه الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية يومي 20 و21 كانون الأول (ديسمبر) 2009.

اجتماع لجنة بناء القدرات المؤسسية الذي سيستضيفه ديوان المحاسبة بدولة الكويت يومي 11 و12 نـــوفمـــبر 2009.

إصـــدارات جـــــــديدة

نشاطات المجموعة في مجال التدريب والبحث العلمي في الدول التالية: لبنان وقطر والعراق والسعودية والكويت.

مقالات عن مواضيع رقابية مختلفة.

مـــــجـــــلـــــــــة

"الـرقـــابـــة الماليـــــــة"

مجلة دورية تصدرها المجموعة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة مرتين في السنة (يونيو وديسمبر) وتعنى بنشر البحوث والدراسات المحررة أصلا باللغة العربية أو المترجمة من اللغات الأجنبية وتعالج المواضيع المتعلقة بالرقابة المالية والمحاسبة.

كما تتضمن أبوابا ثابتة مثل أخبار الأجهزة الأعضاء في المجموعة ونشاطات التدريب والبحث العلمي والمصطلحات الرقابية.

وتوزع المجلة مجانا على جميع الأجهزة الأعضاء في المجموعة وعلى المنظمات والهيئات التي لها نشاطات مماثلة لنشاطاتها أو التي تبادلها الإهداء بمنشوراتها.

ويمكن لغير هذه الجهات الحصول على المجلة بالاشتراك وذلك باستيفاء القسيمة المرفقة وإرسالها إلى الأمانة العامة للمجموعة مرفوقة بما يفيد تحويل قيمة الاشتراك التي تبلغ أربعة دولارات للسنة الواحدة إلى حساب المجموعة.

المجموعة العربية للأجهزة العليا

للرقابة المالية والمحاسبة

الأمانة العامة

54، شارع بلال، المنزه السادس

1004 – تونس

هاتف: 71 75 36 82

فاكس: 71 76 78 68

مجلة "الرقابة المالية"

مجلة دورية متخصصة في الرقابة المالية والمحاسبة

قسيمة اشتراك

اسم المشترك: .....

العنوان: .....

عدد النسخ المطلوبة: ( ) سنة الاشتراك:

مرفق طيه إعلام بتحويل بنكي بتاريخ / / بمبلغ ( ) دولارا أمريكيا باسم "المجموعة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة" (ARABOSAI) - حساب رقم **715102817/3** بنك تونس العربي الدولي (BIAT)، 70 - 72 شارع الحبيب بورقيبة - تونس 1080

قيمة الاشتراك السنوي (لعددين): أربعة دولارات أمريكية

التاريخ والتوقيع

قـائمة الأجهـزة الأعضـاء في المجموعـة وعنـــاوينهـا

1– ديوان المحاسبة بالمملكة الأردنية الهاشمية، ص. ب.950334 – عمان – الهاتف: (00962 65503333) – الفاكس: (00962 65533019) – العنوان الإلكتروني: www.audit-bureau– البريد الإلكتروني: info@ab.gov.jo.

2– ديـوان المحاسبة بالإمارات العربية المتحـدة، ص. ب.3320– أبو ظبي– الهاتف: (00971 26359999) -الفاكس: (00971 26359998) – العنـوان الإلكتروني: www.saiuae.gov.ae – البريد الإلكتروني: g.kellesly@saiuae.gov.ae /saiuae@emirates.net.ae

3– ديـوان الرقابـة الماليـة بمملكـة البحـريـن، ص. ب.18222 – المنـامة – الهاتف: (00973 17 565 111) – الفـاكس: (00973 17 564450)– العنـوان الإلكتـروني: www.nac.gov.bh – البريد الإلكتروني: info@nac.gov.bh /a.almahmeed@nac.gov.bh

4– دائرة المحاسبات بالجمهورية التونسية،25، شارع الحرية– تونس– الهاتف: (00216 71 831050)– الفاكس: (00216 71 831409)– العنوان الإلكتروني: www.courdescomptes.nat.tn– البريد الإلكتروني: info@courdescomptes.nat.tn /Secretaire.General@courdescomptes.nat.tn

5– مجلس المحاسبة بالجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 38، شارع أحمد غرمول – الجزائر – الهاتف: (00213 21 655516)– الفاكس: (00213 21 656006) – العنوان الإلكتروني: www.ccomptes.org.dz – البريد الإلكتروني: dmeghoufel@yahoo.fr/deti@ccomptes.org.dz

6– الجهـاز العـالـي للرقـابـة الـماليـة والمحاسبة بـجمهورية جيبوتي، قـصر الشـعب – الطابق الأول – ص. ب.3331 – جـيبوتي– الهاتف: (00253 357775) – الفاكس: (00253 250144) – البريد الإلكتروني: ccdb.djibouti@intnet.dj.

7– ديوان المراقبة العامة بالمملكة العربية السعودية، ص. ب.7185 – الرياض 11128– الهاتف: (009661 4029255) – الفاكس: (009661 4043887)– العنوان الإلكتروني: www.gab.gov.sa – البريد الإلكتروني: develop@gab.gov.sa /auditorgen@sudaudit.com

8– ديـوان المراجعـة العامـة بجمهورية السودان، ص. ب.91 – الـخرطـوم – الهاتف: (0024911 778231)- الفاكس: (0024911 775340))– العنوان الإلكتروني: www. sudaudit.com – البريد الإلكتروني: icydexon@yahoo /nationalaudit@gmail. com.

9– الجهاز المركزي للرقابة المالية والإدارية بالسلطة الفلسطينية، ص. ب.4059 – غزة – الهاتف: (0097022967715) – (0097059 9411222) – الفاكس: (0097022967716) – العنوان الإلكتروني: www.saacb.ps – البريد الإلكتروني: facb@facb.gov.ps/ samar5003@hotmail.com.

10– ديوان المراجع العام بجمهورية الصومال، ص. ب. 1284 – مقديشو –.

11– ديـوان الـرقابة الـمالية بجمهوريـة العـراق، شـارع حيفـا – بناية رقم 90 – ص. ب. 7038 – بغداد – الهاتف: (00964 15372347) – الفـاكس: (009641 5372623) – العنوان الإلكتروني: www.bsairaq.net – البريد الإلكتروني: bsa@bsairaq.net /bsairaq@yahoo.com.

12– جـهـاز الرقابة المالية للـدولة بسلـطنـة عمـان، ص. ب.727 – مسـقـط 113 – الهاتف: (00968 24736219) – الفاكس: (00968 24740264) – العنوان الإلكتروني: www.sai.gov.om – البريد الإلكتروني: President@sai.gov.om – intr@sai.gov.om.

13– ديوان الرقابة المالية والإدارية بالسلطة الفلسطينية، ص. ب.4059 – غزة – الهاتف: (0097022967715) – (0097059 9411222) – الفاكس: (0097022967716) – العنوان الإلكتروني: www.saacb.ps – البريد الإلكتروني: facb@facb.gov.ps/ samar5003@hotmail.com.

14– ديوان المحاسبـة بدولة قطـر، ص. ب.2466 – الدوحة – الهاتف: (009744 382382) – الفاكس: (009744 8840138) – العنـوان الإلكتروني: www.sab.gov.qa - البريد الإلكتروني: qsab@qatar.net.qa.

15– وزارة المالية والميزانية بجمهورية القمر الاتحادية الإسلامية، ص. ب.324 – مـوروني – .

16– ديوان المحاسبة بدولة الكويت، ص. ب.17 – الشامية71661– الهاتف: (00965 24957777) – الفاكس: (00965 24957700) – العنوان الإلكتروني: www.sabq8.org – البريد الإلكتروني: diwan@sabq8.org – training@sabq8.org.

17– ديوان المحاسبة بالجمهورية اللبنانية، محلة القنطاري– شارع الجيش – بيروت – الهاتف: (009611 379830) – (009611 379831) – الفاكس: (009611 373040)– العنوان الإلكتروني: www.coa.gov.lb – البريد الإلكتروني: info@coa.gov.lb.

18– اللجنة الشعبية العامة لجهاز المراجعة المالية بالجمـاهـيرية الـعربية اللـيبية الـشعبية الاشـتراكـية العظـمى، ميـدان الظـهرة،ص. ب.2879 – طرابلس– الهاتف: (00218 21 4443070) – الفاكس: (00218 21 4440630) – العنوان الإلكتروني: www.libyansai.gov.ly

19– الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية، شارع صلاح سالم، ص. ب.11789 – مدينة نصر– القاهرة – الهاتف: (00202 4013956)– الفاكس: (00202 4017086) – (00202 2615813) – العنوان الإلكتروني: www.CAO.gov.eg – البريد الإلكتروني: ircdept@yahoo.com .

20– المجلس الأعلى للحسابات بالمملكة المغربية، زنقة التوت، شارع النخيل، سكتور 10 – حي الرياض – الرباط – الهاتف: (00202 37 563740) – (00202 37 563717) – الفاكس: (00202 37 711865)– العنوان الإلكتروني: www.courdescomptes.ma – البريد الإلكتروني: ccomptes_maroc@yahoo.com /ccomptes@courdescomptes.ma.

21– محكمة الحسابات بالجمهورية الإسلامية الموريتانية، شارع جمال عبد الناصر، ص. ب. 592– انواكشوط – الهاتف: (00222 5255249) – الفاكس: (00222 5254964))– العنوان الإلكتروني: www.cdcmr.mr – البريد الإلكتروني: ccomptes@cc.gov.mr

22– الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة بالجمهورية اليمنية، ص. ب.151 – صنعاء – الهاتف: (009671 443143) – (009671 443147) – الفاكس: (009671 443118)– العنوان الإلكتروني: www.coca.gov.ye – البريد الإلكتروني: coca@coca.gov.ye – tech_coop2007@yahoo.com.

الملتقى

العربي ـ الأوروبي الثاني

حول موضوع:

"دور الأجهزة العليا للرقابة في تطوير أداء أجهزة الدولة"

باريس يومي 30 و31 مارس 2009

الملتقى العربي–الأوروبي الثاني للأجهزة العليا للرقابة

الملتئم بباريس يومي 30 و31 مارس 2009

إعداد معالي السيدة/ فـائـزة الكـافي
الرئيسة الأولى لدائرة المحاسبات التونسية
والأمينة العامة للمجموعة

يسعد الأمينة العامة للمجموعة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة أن تقدّم حوصلة نتائج الملتقى العربي الأوروبي المنعقد بباريس يومي 30 و31 مارس 2009 حول "دور الأجهزة العليا للرقابة في تطوير أداء أجهزة الدولة". ويمثّل هذا اللقاء مناسبة متجدّدة جمعت بين المجموعتين العربية (ارابوساي) والأوروبية (اوروساي) المنخرطتين في المنظّمة الدولية للأجهزة العليا للرّقابة المالية والمحاسبة (انتوساي) بعد الملتقى الأوّل من هذا النوع الذي استضافته تونس سنة 2006 والاجتماع الذي احتضنته دولة الكويت سنة 2008.

وحضر مؤتمر باريس عشرون جهاز عربي وثمانية وثلاثون جهازا أوروبيا ممّا جعل عدد المشاركين يصل إلى مائة وثلاثين مشاركا من المجموعتين. والجدير بالملاحظة أنّ رئيس جهاز دجيبوتي كان من بين المشاركين المنتسبين للمجموعة العربية وأنّه لم يتخلّف عن الحضور سوى جهازا الرقابة في كلّ من جزر القمر والصومال. كما أنّ تمثيل الوفود العربية كان على مستوى رئيس الجهاز نفسه بالنسبة إلى تسعة عشر جهازا. وأمّا المجموعة الأوروبية، فكانت أغلبها ممثّلة برؤساء أجهزتها (29) وحضر من بين 49 من أعضائها 38 جهازا. وحضر الأشغال أيضا الأمين العام لمنظّمة الانتوساي وممثّل عن ديوان رقابة الاتّحاد الأوروبي. وانعقد المؤتمر بدار المنظّمة الدولية للتربية والعلوم والثقافة (**UNESCO**) بالعاصمة الفرنسية باريس وقامت بتنظيمه دائرة المحاسبات الفرنسية بمشاركة الأمانتين العامّتين للمجموعتين في الإعداد الفنّي والعلمي. وسمحت أشغال المؤتمر بتبادل الآراء ووجهات النظر والتجارب في خصوص دور الأجهزة العليا للرقابة في تطوير وتحسين أداء هياكل الدولة من خلال أعمالها التحليلية والتقييمية والرقابية خاصّة في خضمّ الأزمة المالية العالمية. وتمّ توجيه النقاش نحو ثلاثة محاور رئيسية:

ـ طرح المحور الأوّل سؤالا عن مدى أهمّية دور الأجهزة العليا للرقابية في تقييم وضع المالية العمومية بصفة عامة واستشراف توجهاتها وقدرتها على التفاعل مع الأزمات المالية مثل تلك التي يعيشها العالم بأسره حاليا.

ـ وخصّ المحور الثاني موضوع انعكاسات الأعمال المنجزة من قبل الأجهزة العليا للرقابة في مجال تقييم تدخّلات السلطة العمومية ومدى تأثيرها على نسق تحديث آليات التصرّف العمومي وتطوير هياكله.

ـ ودار المحور الأخير حول مدى استجابة الهياكل العليا للرقابة وأعمالها وأدائها لتطلّعات وانتظارات المتدخّلين المختلفين في مجال التصرّف في المال العام وللمتتبّعين لنتائج الرقابة المجراة من قبل الأجهزة العليا للرقابة.

وفي ما يلي بعض التفاصيل عن فعاليات الملتقى وعن المداخلات الرئيسية مع العلم أنّه كان من الصعب التعرّض إلى المداخلات التي تمّ تقديمها من الجانب الأوروبي بالشمولية اللازمة لغياب الترجمة العربية للكثير منها.

ويركّز التقرير على المحاضرات التي تفضّل بها ممثّلو الأجهزة العربية أساسا مع استغلال كلّ ما أمكن استغلاله من الوثائق الهامّة المقدّمة من قبل الجانب الدولي والأوروبي عند توفّرها باللغة العربية.

الجلسة الافتتاحية :

ألقى **معالي الدكتور عبد الله عبد الله السنفي** رئيس الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة بالجمهورية اليمنية ورئيس المجلس التنفيذي للمجموعة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة كلمة رسمية باسم المجموعة عبّر فيها عن سعادته بانعقاد هذا الملتقى، مشيرا إلى أنّه سيتناول أحد المهام الرئيسية الموكولة إلى الأجهزة العليا للرقابة في تطوير وتحديث أجهزة الدولة مضيفا أنّ المجموعة العربية تتطلّع إلى أن يكون هذا الملتقى متميّزا بفضل ما ستتضمنه مختلف المداخلات من خبرات وتجارب مختلف الأجهزة العربية والأوروبية المشاركة والتي يمثّلها نخبة من القيادات المهنية التي تتميّز بخبراتها وكفاءاتها على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية.

وواصل الدكتور السنفي قائلا: "إنّنا على ثقة من أنّ تجمّعنا هذا سيشكّل أنموذجا طيّبا لبقية المجموعات الأخرى سواء فيما يتّصل بمنهجية العمل المشترك في تبادل المعارف والمعلومات والخبرات وأفضل الممارسات المهنية أو ما يساعد أجهزتنا الرقابية ومجموعتينا لتحقيق أغراضها المنشودة بكفاءة وفاعلية. وتأسيسا على ذلك فإنّ كلّ المؤشّرات تؤكّد أنّ علاقتنا ستنمو بصورة مطردة، وأنّ نجاح هذه العلاقة سيستمرّ على مدى السنوات القادمة". كما عبّر معالي رئيس الجهاز اليمني عمّا لمسه شخصيا من استعداد وتجاوب وحماس ورغبة صادقة من المجموعتين وذلك من خلال الفرص التي أتيحت له لتكوين ذلك الانطباع الإيجابي من خلال التواصل مع جميع الأطراف في المجموعتين...ومن ذلك مشاركته في المؤتمر العاشر للمجموعة الأوروبية الذي انعقد في بولندا عام 2008 والاجتماع المشترك بداية العام 2008 في الكويت حول دور أجهزة الرقابة في حماية الأموال العامة وتجارب الأجهزة في الرقابة على البيئة واللقاءات الأخرى المتكرّرة مع الزملاء في المجموعة العربية والتي ترسخ في مجملها ذلك الانطباع. وفي الأخير تمنّى رئيس المجموعة العربية "أن يخرج المؤتمر بنتائج وتوصيات مفيدة ذات مردود إيجابي وعلى مدى زمني بعيد".

وتدخّل معالي رئيس الجهاز البولندي ورئيس المجموعة الأوروبية **السيّد ياسك يازرسكي** للتعبير عن نفس المشاعر ورغبة المجموعة التي يشرف عليها منذ مدّة وجيزة في مواصلة العمل على توطيد العلاقات بين المجموعتين خاصّة من خلال فتح إمكانية تشريك الأجهزة العربية في بعض الدورات التكوينية أو الاجتماعات الفنية التي تنظّمها الاوروساي.

كما تفضّل الرئيس الأوّل لمحكمة الحسابات بفرنسا **معالي السيّد فيليب سوقان** بإلقاء الخطاب الافتتاحي الرسمي للمؤتمر. واستهلّ مداخلته بالقول أنّ "بين العرب والأوروبيين علاقات وطيدة من الاحترام المتبادل وتقارب كبير في التعاطي مع أبرز معضلات الساعة وذلك يحتّم عليهم أن يلعبوا سويّا دور القدوة والمرجع في تطوير الحوار الحيوي بين الثقافات".

وأضاف فيليب سوقان: "أنّ الهدف الأوّل من عملنا هو التعاون ... للتكيّف... مع تحدّيات العولمة وللإسهام معا في انتظامها لكي تكون في خدمة التطوّر والسلام". وواصل قوله مؤكّدا أنّ "رقابة الانتظام (أو المشروعية) والرقابة على "الاستخدام الرشيد للأموال" ليست مجرّد ضرورة أخلاقية فحسب بل هي ضرورة اقتصادية أيضا وينبغي اليوم على الإنفاق أن يكون في نفس الوقت منتظما ومجديا وهذا المعطى لا يعرف حدودا جغرافية... وبالتالي بتنا نرجو المزيد من الأجهزة العليا للرقابة لتكون ركيزة تغيير ومحفّز لتحسين أداء الأجهزة العمومية وآلية لنشر "ثقافة قياس الأداء والفعالية" وذلك من أجل التحديث". ولكن التحديث، يقول سوقان "لا يخلو من السلبيات وتمثّل الأزمة المالية الأخيرة من أسوأ مظاهرها. وتأثّرت جميع كفاءاتنا بالتقلّبات المتسارعة التي شهدها العالم وأصبحت أجهزتنا لا تبحث عن الأخطاء في التصرّف فقط بل عن كيفية تجاوز الثغرات وعيوب النظم وخاصّة منها نظام الأمن المالي الذي أثبتت الأزمة المالية العالمية ضرورة مراجعته وأصبحت كافة أعمالنا تتطوّر لمزيد الإسهام في أداء الدولة وتتأقلم بمرونة مع سياق العمل العمومي الجديد وانتظارات شركاء أجهزتنا". ويملي علينا هذا التوجّه أن نتحلّى "بالاحتراف العالي وبكفاءات فنّية كبيرة وبشرعية خالية من العيوب" وأن "نسهر على إرساء تنظيم داخل أجهزتنا يضمن التكامل بين المهن المستخدمة والمواضيع محلّ الرقابة والمجال الجغرافي".

وفي ضوء هذه المتطلّبات الجديدة اقترح السيّد فيليب سوقان على المؤتمر أن يوجّه اهتمامه نحو أربعة محاور:

أوّلا: المهن التي يجب استخدامها اليوم بأجهزتنا وما تستوجبه من تدريب وتكوين.

ثانيا: التنظيم الداخلي لمؤسّساتنا الرقابية وكيفية تحقيق التكامل بين مختلف المقاربات من منطلق المهنة أو المحور أو التقسيم الترابي.

ثالثا: كيفية قياس مدى مساهمة أجهزتنا في تحسين الأداء وفي عملية الإصلاح.

رابعا: مسألة التوازن بين مختلف الغايات المنشودة من قبل أجهزتنا من أجل المساهمة في الحوار العامّ أو إرشاد الرأي العام أو لمساعدة المسيّرين ومرافقتهم في مساعيهم إلى تحسين أدائهم.

وعبّر السيّد فيليب سوقان عن اعتقاده أنّ هذا المؤتمر "سيتيح المجال للتعرّف على نقاط التشابه ونقاط الاختلاف بين التجارب الأوروبية ومثيلتها العربية على أن نجعل من الاختلاف قوة وثراء وأن نخرج من التفكير المشترك في كلّ هذه المسائل المصيرية بمقترحات حول أفضل الحلول لها".

ثم استمع المشاركون إلى كلمة **الدكتور جوزيف موزر** رئيس الجهاز الرقابي بدولة النمسا والأمين العام للانتوساي التي أكّد فيها أنّ أبرز النجاحات التي تحقّقت خلال السنوات الأخيرة مردّها المجهودات المتواصلة المبذولة من قبل كلّ أعضاء المنظّمة والتعزيز المتواصل لبناء قدرات أجهزتنا والرفع من الكفاءات المهنية من خلال وضع المعايير والتوجّهات اللازمة لإحكام عمليات الرقابة ومن خلال الانخراط في الشبكة وتبادل المعارف طبقا للمثال الذي يقتضي أنّ في "تبادل التجارب فائدة للجميع".

وعبّر السيّد جوزيف موزر عن أمله في أن تكون للندوة قيمة إضافية لخدمة غاياتنا المشتركة ومن أجل نشر ثقافة المالية العامة والمحافظة عليها.

وتولّى الأمين العام للانتوساي بيان ما استجدّ من تطوّرات في نشاط المنظّمة معلنا عن إحداث مجموعة عمل يشرف على أعمالها رئيس الجهاز الأمريكي **GAO** وتعدّ 25 عضو تمّ تكليفها بالبحث عن الطرق الكفيلة برفع تحدّيات الأزمة المالية والاقتصادية الشاملة وهي حاليا في انطلاقة أشغالها وقد تمّت مناقشة خطوطها المرجعية. كما أحاط السيّد جوزيف موزر الحضور علما بالموضوعين الأساسيين اللذين تمّ تحديدهما بالنسبة للانكوساي20.

الموضوع الأوّل: "قيمة الأجهزة العليا للرقابة وأغراضها" وأوكل هذا الموضوع إلى إفريقيا الجنوبية.

الموضوع الثاني: "تحليلات حول المسائل البيئية والتنمية المستدامة" وعيّنت الصين لإعداد التقرير الرئيسي في خصوصه.

وبيّن أنّ الانتوساي أجرت اتّصالات مع الاتّحاد الدولي للبرلمانيين ومؤسّسات التمويل العالمية وهذه الأخيرة على وشك الوصول إلى "اتّفاق شراكة شاملة" مع المنظّمة.

وإنّ الانتوساي تعمل حاليا على إعداد مخطّط استراتيجي جديد لفترة 2011-2016 ليتمّ عرضه على المؤتمر القادم للمنظّمة.

كما أعلن الأمين العام أنّه تقرّر اختيار موضوع مركزي ونشره داخل وخارج الانتوساي وقد اختير لسنة 2009 موضوع "استقلالية الأجهزة العليا للرقابة" وتدعى جميع الأجهزة إلى تنظيم أنشطة حول هذا الموضوع الذي سيكون أيضا محور نقاش مجموعة العمل المكلّفة بإستراتيجية الانتوساي في مجال الاتّصال.

وتطرّق الأمين العام إلى نتائج الندوة المشتركة التي تمّ تنظيمها بالاشتراك مع منظّمة الأمم المتّحدة حول مقاومة الفساد وذلك بفيانا خلال شهر فيفري 2009 وعبّر عن ارتياحه لنجاح الندوة والتي جاءت مثمّنة لأهمّية استقلالية الأجهزة العليا للرقابة وموصية بالعمل على إدماج إعلاني ليما ومكسيكو في نصّ موحّد يقترح تقديمه إلى منظّمة الأمم المتّحدة لاعتماده كقرار من قراراتها.

الجلسة الأولى: تقييم وضع المالية العمومية للدول:

في مداخلة تمهيدية لأشغال المؤتمر، أعطى الخبير الفرنسي **نيكولا بافيريز** (NICOLAS BAVAREZ) صورة كاملة وشاملة عن الوضع العالمي وتشعبات الأزمة الحالية. وبيّن في تحليله أنّ الأزمة "بدأت بالقطاع العقاري في الولايات المتّحدة عام 2006 وانتقلت إلى نظام القروض في عام 2007 وإلى النظام المالي عام 2008 ليشمل الاقتصاد العالمي سنة 2009". ووصف الأزمة بأنّها فريدة من نوعها بحكم شموليتها وتعقيدها وسرعة انتشارها وما انجرّ عنها من ارتفاع في الدين العام ومن تغيير في دور الدولة إزاء الاقتصاد والمجتمع.

وأشار المحاضر إلى التسخير غير المسبق الذي شهدته السياسات الاقتصادية وإلى المبالغ الضخمة التي تمّت تعبئتها لتمويل برامج إنقاذ المؤسّسات وخاصّة البنكية منها (أكثر من 2000 مليار دولار في الولايات المتحدة فقط) ولوضع برامج دفع وتنشيط الاقتصاد (أكثر من 2500 مليار دولار في نفس البلد). وبيّن الخبير أنّ هذه البرامج تتسبّب في خطر المضاربات حول المالية العامّة وبالتالي في ارتفاع العجز أو الدين العام. وفي هذا الإطار المتأزّم تبرز مكانة المالية العامّة كمحقّق للاستقرار ومحرك للسياسة الاقتصادية وتعد الدولة الطرف الوحيد القادر على مواجهة تخوّف الأسر المعيشية والشركات. ولا يقتصر دور الدولة على التقليل من الصدمات بل يكمن في إحداث التغييرات في تنظيم رأس المال وفي مهمّات الدولة بالذات ممّا يستدعي إعادة التفكير في وظائف التنبؤ وإعادة التأمين وإعادة التنظيم والعمل في حقل الإنتاج والتضامن الاجتماعي. وأضاف المحاضر أنّ الأزمة ليست اقتصادية فحسب فهي سياسية وفكرية وأخلاقية في آن واحد. ويشترط استقلال الاقتصاد إعادة الثقة التي ترتبط بدورها بالحفاظ على مصداقية الدولة وبصحّة وديمومة ماليتها. وأكّد المحاضر أنّه يجب على إستراتيجية الخروج من الأزمة أن توفّق بين تدخّل الدولة بالحجم والسرعة المرجوّة وآليات السوق المتجدّدة وبين إجراءات الطوارئ وإصلاحات رأس مال الدولة التي لا بدّ أن تتجاوز القطاع المالي لتشمل تحسين الإنتاجية من أجل دفع النمو والرفع في قدرة الدول على الحدّ من التداين كما أثار إشكالية تمويل الدول نفسها والإخلالات المحدثة في التوازنات العامة على المدى البعيد وتأثيراتها على المجمتع وعلى الاقتصاد.

وأمّا بخصوص دور الأجهزة العليا للرقابة ضمن سياق الأزمة والتغيير الحاصل في رأس المال فيعتبر المحاضر أنّه مصيري وأنّ المصادقة على الحسابات ورقابة الإنفاق وتقييم السياسات العامة اكتسبت أهمّية متزايدة حيث أصبح من الضروري مراقبة الاقتصاد الجديد المختلط التي بدأت تظهر ملامحه والعمل على عدم الوقوع في حلقة مفرغة تفتح المجال واسعا للإنقاذ من الإفلاس. وبالتالي الخوض في مغامرات أكثر خطورة ممّا عليه الآن. وذكر الخبير الفرنسي بقولة باراك أوباما الذي ألحّ على مفهوم "الحوكمة المسؤولة" التي تربط بين مفهوم "المسؤولية" ومفهوم "المحاسبة" ويعني ذلك أنّ الشرط الأوّل للخروج من الأزمة يتمثّل في شفافية الحسابات وفعالية السياسات العامة وإرجاع الثقة في الدولة وهي الواقي الوحيد ضد الخوف وضد العنف الذي ينجرّ عنه.

وقدّم **الدكتور أحمد الميداوي** الرئيس الأوّل للمجلس الأعلى للحسابات بالمملكة المغربية مداخلة رئيسية حول "مراقبة وتقييم المؤسّسات العمومية" وانطلق في تقديمه بالإشارة إلى أنّ المؤسّسات العمومية ولو اختلفت في تنظيمها وأشكالها القانونية وقطاعات تدخّلها، تستعمل الأموال العمومية ممّا يجعلها معرّضة إلى المساءلة والمراقبة. وتعرّض إلى التطوّر الذي شهده قطاع المؤسّسات العمومية في البلدان المصنّعة والبلدان النامية واستخلص أنّه بالرغم من المسارات التاريخية والإيديولوجية المختلفة هنا وهناك فإنّ تدخّل الدولة المباشر في القطاعات المنتجة اتّجه إلى التقلّص خاصّة إثر التأكّد من عدم قدرة المؤسّسات العمومية على تحقيق المردودية والتجديد والابتكار بحكم موقعها الاحتكاري والمهيمن وحمايتها من مواجهة المخاطر ما دامت تتمتّع بالدعم الكامل من الدولة. وتحت تأثير التيار الليبرالي الجديد تمّ التوجّه نحو برامج خوصصة وشراكة بين القطاعين العامّ والخاصّ في مجالات ذات النفع العام قصد إعطاء المؤسّسات العاملة في محيط تنافسي نسبة من الاستقلالية تمكّنها من الانسجام مع هذا المحيط والبحث عن المردودية ومواجهة قانون السوق. وعلى عكس ما كان منتظرا فإنّ الليبرالية الاقتصادية أظهرت حدودها واتّضح أنّ قانون السوق غير قادر على ضمان التوفيق بين خدمة المصلحة الخاصّة وخدمة المصلحة العامّة. ومن المفارقات التي أنتجتها الأزمة العالمية الحالية أنّ الجميع يرى الضرورة الملحّة للتدخّل السريع للدولة في الوقت التي سادت فيه النظرة الليبرالية في كلّ أرجاء العالم وأصبحنا نبحث لا على الدولة الأقلّ تدخّل بل عن "الدولة الأفضل" أو عن "الدولة التي يجب أن تكون" ويتعيّن بالتالي على الدولة أن تعتمد على الكفاءة والمؤهّلات اللازمة لضمان التدبير الجيّد لشؤون المجتمع وتحسّس المخاطر ولاتّخاذ الإجراءات الوقائية لتفاديها.

وتحدّث الدكتور الميداوي عن الدور الجديد الذي صارت تمليه الأزمة المالية والاقتصادية على الدولة في جميع أرجاء العالم وذلك لكون الدولة مطالبة بأن تكون قادرة ومؤهّلة لضمان العمل الاقتصادي المتوازن والمنصف والذي يتجاوب مع اختيارات الأمّة وكذلك بأن تعمل على تحقيق أهداف الاستقرار والرخاء. ومن هذه الأدوار المتأكّدة للدولة: تحديد الرؤية والاختيارات الحاسمة المتعلّقة بالقطاع العام والنظام المالي والاقتصادي وتطوير قدرات الاستشراف ووضع سياسات اقتصادية تتّسم بالتفاعل وبقابلية التأقلم مع الظرفيات الوطنية والدولية وتمكين الفاعلين الاقتصاديين من رؤية واضحة عن مجال تدخّلهم والعمل على الحدّ من أنشطة الوساطة والمضاربة.

وعلى الدولة أن تساهم في تصحيح نقائص السوق بسن قوانين ووضع آليات لتنظيمه ومتابعته. وعليها أيضا نشر ثقافة الشفافية والمسؤولية وباعتبارها فاعل أساسي في الاقتصاد فإنّها مدعوّة إلى تقديم المثل خاصّة عند تصرّفها في المؤسّسات العمومية بوصفها مالكا أو مساهما في رأس مالها أو كأعلى سلطة عمومية مشرفة على السياسات القطاعية تسنّ القوانين وتراقب كيفية صرف الأموال العامة.

وأمّا في ما يتعلّق بالمراقبة، فبيّن الدكتور الميداوي أنّها تطوّرت مع تطوّر نمط تدخلّ الدولة وأنّه تمّ في هذا المجال نقل بعض أشكال الرقابة المعتمدة في القطاع الخاصّ إلى قطاع المؤسّسات العمومية (مراقبي الحسابات، لجنة المراقبة...). وساق المتدخّل كمثال ما حصل في المملكة المغربية حيث أصبحت المراقبة المالية الجديدة مطالبة إلى جانب أجهزة الرقابة الداخلية والخارجية، بتقييم أداء المؤسّسات العمومية وطرق تدبيرها والإجراءات التي تتّخذها للوقاية من المخاطر والإخلالات المحتملة.

ويرى المتدخّل أنّ الأجهزة العليا للرقابة تقوم بشكل عام بدور أساسي لدى المؤسّسات العمومية في ترسيخ تدبير مسؤول وفعّال. وبات من الضروري اليوم أن تضع هذه الأجهزة استقلاليتها وخبرتها ومهنيتها في خدمة المجتمع وأن تعمل في ظلّ احترام تامّ للنزاهة والأخلاق وفي إطار إستراتيجية تأخذ مرجعيتها من معايير ومؤشّرات الأداء الجيّد وأن تبسط نظاما مناسبا لتأهيل مواردها البشرية وفي مجال الإعلام والاتّصال وفي مجال جودة التدقيقات والمراقبات المنجزة.

وفي خاتمة كلامه أكّد الدكتور الميداوي أنّه يتعيّن على الأجهزة العليا للرقابة أن تساهم بالتنسيق مع مكوّنات الدولة في المجهود الجماعي الرامي إلى إعادة التوازن والاستقرار في النظم الاقتصادية والمالية وإعادة الثقة لدى الفاعلين والمتعاملين داخل السوق المحلّي الكوني وعليه لا بدّ أن تشكّل قدوة من خلال وضع آليات للتحليل ومؤشّرات لتقييم أدائها وتحديد الوسائل الكفيلة بتحسين فعالية وجدوى المراقبة التي تمارسها.

الجلسة الثانية: تقييم وتطوير نجاعة الأعمال الحكومية:

ركّزت مداخلة **الدكتور أسامة بن جعفر فقيه** رئيس ديوان المراقبة العامة بالمملكة العربية السعودية على تجربة هذا الجهاز في تطوير أداء هياكل ومؤسّسات الدولة.

وأفاد أنّ الديوان أنشئ في شكله الحالي سنة 1971 واتّسعت مشمولاته لتتجاوز المفهوم التقليدي الضيّق والمتمثّل في رصد الأخطاء وكشف المخالفات إلى تحقيق مفهوم الرقابة الإيجابية الشاملة. وصدر في عام 1985 أمر ملكي أنشئ بموجبه قطاع مستقلّ لرقابة الأداء إلى جانب المراجعة المالية ورقابة الالتزام بهدف التحقّق من كفاءة استخدام أجهزة الدولة للموارد المتاحة لها بطرق اقتصادية رشيدة والتثبّت من قدرتها على تحقيق الأهداف المرسومة لها. كما توسّعت مشمولات الديوان لممارسة الرقابة البيئية والرقابة على عمليات التخصيص. وأكد الأستاذ الفقيه أنّه كان للديوان مساهمة نوعية هامة في متابعة تنفيذ برنامج الحكومة للإصلاح الاقتصادي والمالي والإداري وفي رصد مدى التقدّم في مسارات الإنجاز وكشف الانحرافات وتحديد مواطن الضعف في الأنظمة والإجراءات المالية والإدارية وأوجه القصور في استخدام المال العام وتحليل الأسباب والآثار السلبية واقتراح الحلول المناسبة لمعالجتها.

وبيّن رئيس الديوان السعودي أنّ الديوان بادر سنة 2004 ولأوّل مرّة بوضع خطّة إستراتيجية وفق مجموعة من القيم المهنية الجوهرية كالتعاون والحوار، الأمانة والنزاهة، الكفاءة المهنية، الموضوعية والمصداقية الجيدة والاستقلال. وتشتمل الخطة على ثلاثة أهداف رئيسية وهي:

أوّلا: تزويد المقام السامي ومجلسي الوزراء والشورى سنويا بتقارير مهنية وموضوعية ذات مصداقية عالية حول أداء الأجهزة الحكومة والوضع المالي للدولة.

ثانيا: الارتقاء بمستوى الأداء المهني للديوان ليصبح جهازا نموذجيا يمارس دوره باستقلالية وكفاءة عالية ويقود بالقدوة.

ثالثا: مساعدة الوزارات والمؤسّسات الحكومية على تطوير أجهزتها المالية والإدارية لمواجهة متطلّبات العصر واستحقاقات خطط التنمية والإصلاح.

وأشار الأستاذ الفقيه أنّ الديوان يقوم سنويا ومنذ سنة 2003 بتنظيم ندوة بعنوان "سبل تعزيز التعاون لتحقيق أهداف المراجعة الشاملة والرقابة على الأداء" يشارك فيها كبار المسؤولين عن الإدارة المالية في الأجهزة الحكومية قصد تعميق الحوار والتعاون في معالجة الأخطاء وتبني الحلول العملية لتذليل العقبات ورفع كفاءة الأداء. واستعرض الأستاذ قائمة واسعة من المبادرات التي توخّاها الديوان انطلاقا من توصيات الندوات السنوية وذلك لتقديم المساندة الفعالة في مجال تطوير النظام المحاسبي الحكومي وعند تأسيس وحدات للمراجعة الداخلية، تبنّي استخدام أنظمة الحاسب الآلي في جميع العمليات المالية والمحاسبية، تطوير بعض الأنظمة واللوائح مثل التي تتعلّق بالمشتريات الحكومية، والمستودعات وإجراءات الجرد وقفل الحساب، إعداد الحسابات الختامية للدولة، الإسهام في الارتقاء بمهنة المحاسبة والمراجعة في المملكة وأوضح في هذا الصدد أنّ الديوان أصبح عضو في مجلس إدارة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين وهي الهيئة التي تصدر معايير المحاسبة والمراجعة الخاصّة بالمملكة وتتبنّى المعايير الدولية المهنية المناسبة والتي تعنى بتدريب المحاسبين والمدقّقين وتمنح شهادة الزمالة في مهنة المحاسبة والمراجعة وقد حازت هذه الهيئة على عضوية الاتّحاد الدولي للمحاسبين (**IFAC**) منذ سنة 2007.

كما قام الديوان بمبادرات في مجال بناء القدرات المؤسّسية لفائدة الديوان نفسه وكذلك لفائدة جميع الإدارات المالية الحكومية وبهدف تعميق مفهوم الرقابة الإيجابية الشاملة وتفعيل دور الديوان في حماية النزاهة ومكافحة الفساد بناء على الصلاحيات الممنوحة في نظامه الأساسي.

وقدّم في هذا النطاق **الأستاذ عبد الله بن حمد بن سيف البوسعيدي** رئيس جهاز الرقابة المالية للدولة بسلطنة عمان مداخلة حول "دور الأجهزة العليا للرقابة في تحسين أداء الوحدات الحكومية". واستهلّ كلمته بالقول أنّ دور الحكومات شهد تطوّرا ملموسا على مستوى الأداء وتقديم الخدمات. وفي نفس الوقت الذي ازداد فيه الطلب بمزيد المساءلة والشفافية والعدالة شهدت توقّعات المجتمع تطوّرا مماثلا لرقابة الأجهزة العليا للرقابة التي ينتظر أن تتحوّل وظيفتها الرقابية من مجرّد اكتشاف الانحرافات إلى تحقيق قيمة مضافة للمجتمع بشكل عام وللجهات الخاضعة للرقابة بشكل خاص وتتعلّق هذه الانتظارات بالأساس بتركيز الرقابة على جودة وضبط الأداء، وبالرفع من فعالية الرقابة المجراة وبتقديم قيمة مضافة من خلال التدخّل المبكر للرقابة وباعتماد أسلوب رقابي يمكّن من تحصيل أكثر فوائد.

وفي خصوص جودة الأداء، أشار المتحدّث إلى أنّ كلّ الوحدات ذات الصلة في تقديم الخدمات العامة ترغب في معرفة الإمداد العكسي لأدائها من أجل تحسين كفاءتها وفي معظم الدول يجب على الأجهزة العليا للرقابة تقديم التأكيد عن كفاءة وفاعلية أداء الجهات الخاضعة لرقابتها ويرفع هذا التقييم إلى سلطة أو أكثر حسب الإطار السياسي والتشريعي لكلّ دولة. ويتمّ في السلطنة توجيه التقرير السنوي إلى جلالة السلطان وإلى مجلس الوزراء.

ولهذه الأجهزة دور هام في المساءلة وفي المساعدة على توجيه استخدام الأموال العامة لتحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها وهي تجابه من جرّاء ذلك تحدّ كبير لتحويل تقريرها من قائمة تسرد المخالفات إلى خريطة طريق لمزيد من الكفاءة في تقديم الخدمات العامة وهذا التحوّل يمليه التطوّر السريع في الإنفاق الحكومي. ويتطلب ذلك توفير القدرات والتعويل على الجهود المبذولة من قبل الانتوساي. وفي ما يتعلّق بفعالية العمل الرقابي، أكّد المتدخّل أنّ الاستخدام الأفضل لحصيلة التدقيق يجعل من اللازم الخروج من التوصيات المركّزة على تحسين الأنظمة والإجراءات واللجوء إلى توصيات محدّدة للتنفيذ وفعالة ومعقولة ومعاصرة تناقش مع الجهات التي تمّ تدقيقها لضمان زيادة قبول التوصيات وخصوصا تنفيذها. وأصبح هذا المنهج قاعدة أساسية في عمل الجهاز العماني الذي قام بالإضافة إلى ذلك بدور نشيط في تحسين أنظمة الرقابة الداخلية في الوزارات من خلال تدريب موظفيها وإعداد لائحة التدقيق وتطوير البرمجيات المفيدة لهذا العمل مثل برنامج "**SAI Oman Mate**" الذي أعدّه الجهاز العماني في مجال الرقابة على الميزانية. كما أبرز المتدخّل فوائد الرقابة "الوقائية" أو المسبقة خاصة تلك المتعلّقة بالعقود والاتّفاقيات وتحدّث عن النقاش الذي أثارته هذه الرقابة من حيث ضمان استقلالية التدقيق وملاءمتها مع عملية صنع القرار وعن الحلول الوسطى التي توخّاها الجهاز العماني حماية للمصلحة العامة والمتمثّلة في توفير خبراء من الجهاز إلى جانب المراقبين الماليين للدولة في الحالات التي انتشرت فيها المخالفات أو انطوت على آثار مالية خطيرة مع العلم أنّ هذه الرقابة المسبقة لا تعوّض الرقابة اللاحقة المعمول بها.

وساق المتحدّث أربعة أمثلة تخصّ عقودا أجري عليها تقييم فنّي ومالي وأسفرت عن وفورات كبيرة لصالح الخزينة العامة وفي ظلّ صعوبة قيامها بالرقابة المسبقة يمكن للأجهزة العليا للرقابة أن تتبنّى منهج "المداخل المتعدّدة للمراجعة" التي تقتضي أربع مراحل منها تدقيق المشروع قبل إمضاء العقود ومرحلتين عند تنفيذه وتشغيله وهذا النوع من التدقيق يتماشى تماما مع المشاريع في مجال تقنية المعلومات.

وبالإضافة إلى ذلك فإنّ امتداد صلاحية الأجهزة إلى جهات متعدّدة وأنشطة مختلفة يخوّلها موقعا فريدا يؤهّلها لتقديم توصيات مفيدة لتحسين أداء الجهات الخاضعة للرقابة التي أصبحت متعدّدة وكثيرا ما تدخل في إطار مشروعات مشتركة بين القطاعين العام والخاص مثل ما هو الحال بالنسبة لقطاع النفط الذي يسهم بنحو 85% من الإيرادات العامة. ويقوم الجهاز الأعلى للرقابة في السلطنة بتتبّع مساهمة كلّ برميل من النفط في الإيرادات خلال مراحل الإنتاج والنقل والتخزين والبيع والتصدير والدفع والمحاسبة وذلك لتأكيد سلامة المحاسبة على إيرادات النفط وتقديم مقترحات لتحسين الأنظمة المطبّقة وحصر مواقع الخسارة في كلّ هذه المراحل وحساب المكافآت الممنوحة عن المساهمات الخاصّة وتحليل التكاليف التشغيلية ونفس هذه الأعمال الرقابية شملت قطاع الاتّصالات.

ويقول المتدخّل أنّه يمكن للأجهزة العليا للرقابة المساهمة في نشر أفضل الممارسات بالجهات الحكومية من خلال تقاريرها أو من خلال برامج لفائدة المختصين العاملين بتلك الجهات. وبيّن أنّ من أكبر التحدّيات التي تواجه الأجهزة هو تغيير العقليات والكف من إعطاء أهمّية زائدة لمسألة استقلال الجهاز على حساب أهمّية القيمة المضافة التي يجب أن تحصل لفائدة الجهات الخاضعة للتدقيق.

صور تذكارية للمشاركين في الملتقى

الجلسة الثالثة: انتظارات الأطراف الفاعلة في مجال التحديث:

بيّن ممثّل الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية عند تقديم مداخلته حول "دور الأجهزة العليا للرقابة في تطوير أداء أجهزة الدولة" دور الجهاز الأعلى المصري في تطوير أداء أجهزة الدولة مبرزا الإصلاحات الداخلية التي اعتمدها الجهاز من أجل الارتقاء بمستوى أدائه الرقابي في ظلّ نظام الحوكمة الإلكترونية والتي شملت الإطار القانوني ودعم استقلالية الجهاز والتدريب المتخصّص في مجال تكنولوجيا المعلومات واستخدام الحاسب الآلي ونظم المعلومات وتوفير الأجهزة والشبكات والبرمجيات اللازمة لتطوير العمل الرقابي وإصدار "معايير المحاسبة المصرية" و"المعايير المصرية للمراجعة" والفحص المحدود وتشجيع البحث العلمي والتعاون الدولي. وبيّن المتدخّل أنّ الجهاز استطاع برقابته الفعالة دفع عملية الإصلاح الإداري وتطوير أداء أجهزة الدولة عن طريق الرقابة المالية والرقابة على الأداء ومتابعة تنفيذ الخطط والرقابة القانونية على القرارات الصادرة في شأن المخالفات المالية. وأكّد المتحدّث أنّ الجهاز إدراكا منه بأنّ عملية التطوير هي بطبيعتها عملية مستمرّة فإنّه يضع في قمّة اهتماماته الاضطلاع بدوره في تطوير الأداء الحكومي في كافة مناحي اختصاصات الدولة وخدماتها الجماهيرية معوّلا في ذلك على العنصر البشري الذي يبقى العنصر الأساسي في تحقيق أي تطوير أو إصلاح.

وتناول **معالي الدكتور/ مصطفى البراري** رئيس ديوان المحاسبة في المملكة الأردنية الهاشمية الكلمة قصد تقديم مداخلة تحت عنوان "تحديث التصرّف العمومي – انتظارات المواطن" وانطلق بقوله أنّ معظم دول العالم قامت بتطوير أجهزتها العامة للوصول إلى خدمة حكومية عمومية أفضل بهدف إرضاء متلقّي الخدمة العامة ودافعي الضرائب وتقوم الحكومات باستمرار بإجراء التغييرات الهيكلية في إطار إرساء الإدارة الحديثة. وقد تمّ تحويل المخرجات الرقابية للأجهزة الحكومية إلى إصلاح مؤسّسي ذو برامج منتظمة وأهداف سامية وذلك من خلال التعاون البناء بين أجهزة القطاع العام وأجهزة الرقابة العليا. وتعتمد برامج الإصلاح مكوّنات رئيسية منها التركيز على النتائج المحدّدة مسبقا والمساءلة والاستخدام الأمثل للموارد المالية أو الحاكمية الرشيدة واللامركزية.

وأكّد الدكتور مصطفى البراري أنّ الشفافية تقي إلى حدّ كبير من الأخطاء في العمل الحكومي ومن سوء استغلال المال العام وهي التي تمكّن من تعزيز القياس والتقويم الذاتي للدولة وتطوير وتفعيل ومتابعة المخرجات الرقابية للأجهزة العليا للرقابة وتعزيز البيئة التطبيقية لتتواءم مع أهداف المؤسّسات الحكومية وتكفل مواكبتها للأهداف وتطويرها بما ينسجم مع متطلّبات المجتمع وعمليات الإصلاح المؤسّسي. وانتهى المتدخّل إلى أنّ تطوير برامج الإصلاح بالإدارة العليا يستلزم المشاركة الكاملة لكافة الكوادر البشرية على كافّة المستويات بالتعاون مع أجهزة الرقابة العليا وفق أحدث الأطر والتشريعات والمعايير الدولية والإقليمية والمحلية بما يكفل تحقيق أعلى الفوائد المرجوة.

الجلسة الختامية :

وفي نهاية أشغال الملتقى أعطيت الكلمة إلى الأمانة العامّة لكلا المجموعتين وإلى ضيف الحصّة السيّد هانري قينو مستشار لدى رئاسة الجمهورية.

وجاء في الكلمة الختامية **للسيّدة فائزة الكافي** الأمينة العامة للمجموعة العربية للأجهزة العليا للرقابة أنّ أشغال الملتقى أكّدت من خلال تحاليل أسباب وانعكاسات الأزمة المالية العالمية ضرورة تطوير أعمال الأجهزة العليا للرقابة بما يجعلها تسهم في اليقظة المستمرّة لمتابعة مستويات الإقراض والمضاربة في مجال المالية العمومية. وأشارت إلى أنّ الحوار الذي دار خلال يومين حول دور أجهزتنا في تطوير أداء مؤسّسات الدولة وما يقتضيه من تقويم لوضع المالية العمومية ومن تقدير لنجاعة التدخّلات أبرز صعوبة هذا الدور في إنارة السبل والمساهمة في رفع أداء مؤسّسات الدولة وبالتالي في مردوده على رفاه الأفراد والمجتمع ويتحتّم على أجهزة الرقابة أن تعمل على تطوير مواردها البشرية ودعم قدراتها المهنية لتأمين موقعها كخبير في ظلّ الموضوعية والاستقلالية التي تتميّز بها. كما أصبح من المفروض أن تتكثّف المجهودات على المستوى القطري والإقليمي والدولي لإقامة التعاون والتبادل الفنّي والعلمي المنشود. و التزمت الأمينة العامّة باسم المجموعة العربية بمواصلة العمل في هذا الاتّجاه بالانفتاح على مختلف المجموعات الإقليمية على غرار ما يتمّ مع المجموعة الأوروبية.

وتوجّهت الأمينة العامة باللّغة الفرنسية إلى محكمة الحسابات الفرنسية وإلى المجموعة الأوروبية وإلى كافة المشاركين بالشكر على ما بذلوه من جهود لإنجاح اللقاء مثمّنة هذه الفرصة التي أتيحت للجميع للمساهمة في حوار حول حاضر ومستقبل أجهزة الرقابة أمام أزمة عالمية مازالت لم تحدّد انعكاساتها بعد. من أهمّ التساؤلات المطروحة تلك المتعلّقة بتدخّل الدولة ونجاعته أمام الأزمات وكيفية المساعدة التي يمكن أن تقدّمها أجهزة الرقابة في مستوى التنبؤ والتحليل والاقتراح وأشارت إلى غزارة الأفكار والأمثلة التي تمّ عرضها من قبل المشاركين بما يسهم في دفع عمل الأجهزة وتوظيف نتاجه لمزيد الرفع من نجاعته.

وأكّدت الأمينة العامة أنّ هذا اللقاء كان حقّا ناجحا ومقارنة مع لقاء تونس ارتفع عدد الأجهزة الحاضرة من 39 إلى 58. لعلّ بعض العوامل قد ساهمت في هذا الإقبال منها اختيار العاصمة الفرنسية باريس لإقامته وجدوى الموضوع الذي اختير للنقاش والإرادة الفعلية في التلاقي والتعارف وحسن التدبير في تنظيم الملتقى من الجانب الفرنسي والأمانتين العامتين كما توجّهت بشكر خاصّ إلى معالي الرئيس الأوّل لمحكمة الحسابات الفرنسية السيّد فيليب سوقان.

وأحالت الأمينة العامة الكلمة إلى **السيّد رئيس ديوان المحاسبة بالإمارات العربية المتّحدة** الذي أعلن رسميا عن استعداد جهازه لاستضافة اللقاء العربي الأوروبي الثالث في سنة 2011 إن شاء الله.

وإثر تدخّل الأمين العام للمجموعة الأوروبية السيّد مانويل نونياز بيريز رئيس محكمة الحسابات بإسبانيا والسيّد هانري قينو المستشار الخاصّ لرئيس الجمهورية الفرنسية ألقى الرئيس الأوّل لمحكمة الحسابات الفرنسية **السيّد فيليب سوقان** خطابا في اختتام أشغال الملتقى أبرز فيه أهمّ الأفكار التي استنتجها من النقاشات وأوّلها أنّ الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة بإمكانها ومن واجبها أن تضاعف مساهمتها في الإصلاح الحكومي بفضل أدوارها الثلاث المتكاملة في الإنذار والاقتراح ودور الرعاية والمرافقة.

فينتظر من الأجهزة أن تسلّط الأضواء على حقيقة الأمور في ما يتعلّق بمالية الدولة وهي الكفاءة التقليدية التي تختصّ بها وقد نشأت مع نشأة الدولة وتغيّرت بفعل تغييراتها لتتأقلم مع عقلنة المالية العامة وبروز السلطة البرلمانية واستقلالية الاقتصاد وانفتاحه على العالم والطلبات المتزايدة في الحماية الاجتماعية. وقد واكبت أجهزة الرقابة هذه التطوّرات وساهمت في إظهار انعكاساتها على المالية العمومية.

وأمام الأزمة المالية والاقتصادية وحتّى الاجتماعية التي تواجه العالم وما أدّت إليه من ضرورة التدخّل من قبل الدول لتقليل آثارها الاقتصادية يتوجّب على الأجهزة أن تحلّل تطوّرات الدين العام والعجز المالي للدولة وأن ترافق السلطات العمومية في إعادة التوازنات العامة في الحسابات حال تجاوز الأزمة. ولاحظ السيّد فيليب سوقان أنّ من الاستنتاجات الهامّة لهذا الملتقى أنّنا نواجه اليوم رهانات ليس لها مثيل لم تمكّن بحكم ضخامتها من استخدام الأدوات التقليدية للتحكّم في المالية العمومية ولكن سرعان ما ردّت أجهزتنا الفعل وأحدثت الانتوساي مجموعة عمل تحت إشراف الـ **GAO** الأمريكي وانعقدت ندوة داخل الاتّحاد الأوروبي أخيرا للنظر في دور الأجهزة العليا للرقابة في الأزمة وهذه المبادرات تدلّ على حيوية التعاون السائد بين الأجهزة ونجاعته ممّا يدعو إلى تواصل المساندة اللازمة للانتوساي والاوروساي والارابوساي وتكثيف اللقاءات على منوال هذا اللقاء.

كما لاحظ المتدخّل تنوّع ردود الفعل أمام التحدّيات التي أفرزتها الأزمة وتعدّد الكفاءات والمنهجيات التي تمّ حشدها في مثل هذا الوضع. فالبعض تدخّل بصفة مبكّرة عند القيام بالدور الاستشاري حول مشروع الميزانية أو عند المصادقة على القروض والبعض الآخر كان مطالبا بمزيد الحذر وتدعيم المقاربة التحليلية للمخاطر وتطويع نسق ومجال الرقابة التي يقومون بها. والواقع أنّ الجميع حاول أن يعبئ إمكاناته المهنية وأن يسعى إلى توسيع مجال نظره. وقال السيّد فيليب سوقان أنّ كلّ أزمة تقوم بدور "الكاشف" للجوانب السلبية والإيجابية ولعلّها ضارة نافعة دفعت بنا إلى اليقظة والعمل. وأما في خصوص دور الأجهزة في تقديم الاقتراحات أكّد المتحدّث ما أفرزه النقاش من اتّفاق حول ضرورة توسيع رقابة الأجهزة نحو قياس أداء الإدارة العمومية وفعاليتها وهو دور لا ينفي رقابة المشروعية ولا مقاومة الفساد وسوء التصرّف وهما ظاهرتان ينبغي مكافحتهما باستمرار وبشدّة. ويساهم وجود ثقافة النجاعة وآليات الرقابة الداخلية بالفضاء العمومي في إرساء لغة وأهداف موحّدة مع المتصرّفين دون المساس بالقدرة النقدية الضرورية.

وينتظر من الأجهزة الرقابية مساهمة أجدى في تحسين الأداء العمومي وهو ما يتطلّب اللجوء إلى مناهج متطوّرة في كلّ مراحل الرقابة باعتماد البرمجة الإستراتيجية تأخذ بعين الاعتبار الرهانات والمخاطر وباستعمال وسائل متنوعّة للتقصي والطريقة التحاورية مع المتصرّفين وبتقديم اقتراحات للإصلاح ومتابعة تنفيذها. وألحّ الرئيس الأوّل لمحكمة الحسابات الفرنسية على ضرورة العمل بمبادئ إعلان مكسيكو وخاصّة منها المبدأ السابع المتعلّق بالاستقلالية مشيرا في نفس الوقت إلى الصعوبات التي قد تطرأ عند التطبيق. فإنّ أجهزة الرقابة قادرة على تقديم توصيات ولكنّها لا تملك أي شرعية لفرض أي منها وهو أمر إيجابي في الواقع لأنّه لا يمكن اتّخاذ القرارات في مكان السلطات العمومية ولكنّنا في حاجة إلى آلية تواصل برلمانية أو حكومية.

ولذا يبقى دورنا في المرافقة والمساعدة وهو ما يطرح مسألة تموقع أجهزتنا في النسيج المؤسّساتي.

وبيّن السيّد فيليب سوقان أنّه اهتمّ كثيرا بما ورد من مناقشات حول موضوع الحدود بين الرقابة والنصيحة وانعكاساتها على العلاقات بين السلطة التنفيذية وأجهزة الرقابة وهي علاقات كثيرا ما تأسّست على تباعد متواز مع السلطتين التنفيذية والتشريعية كما أنّه توقّف عند الأمثلة العديدة التي ساقها المحاضرون حول التعاون البنّاء مع السلطة التنفيذية مفيدا أنّ هذا التمشّي لا يتعارض مع مبادئ الانتوساي وأنّ المجهود المبذول من قبل أجهزة الرقابة في مجال تقييم السياسات الحكومية يعدّ المرجع الأمثل لدراسة هذه العلاقة المتشعّبة بين عملية اتّخاذ القرار وتلك المتعلّقة بتقديم الخبرة والتي كثيرا ما تكون مصدرا لحركية إيجابية على مستوى العمل الحكومي.

صورة تذكارية للمشاركين في الملتقى

وشكر السيّد فيليب سوقان في الختام كلّ المشاركين على مساهماتهم التي فتحت آفاقا جديدة تعود لمنظّمتي الاوروساي والارابوساي مسؤولية تطويرها.

وتجدر الإشارة إلى أنّ عددا كبيرا من رؤساء الأجهزة ألقوا خلال اللقاء كلمات تطرّقوا فيها إلى تجربة الأجهزة التي ينتمون إليها مبرزين التطوّرات الثابتة التي تمّ تسجيلها في المجال الرقابي في بلدانهم المختلفة.

البرنامج الاجتماعي والثقافي:

لقد تميّز لقاء باريس بثراء البرنامج الموازي الذي سهرت محكمة الحسابات الفرنسية على إعداده وكان يحتوي على:

- زيارة لقصر فرساي والتريبانون الكبير مشفوعة بحفل استقبال تمّ خلاله قبول الوفود بحضور الحرس الجمهوري وهو ما يعتبر تشريفا كبيرا في تقاليد البروتوكول الفرنسي.
- حفل غذاء بدار اليونسكو بباريس.
- حفل عشاء بقاعة الاستقبالات بالجمعية العامة الفرنسية (البرلمان) دعي إليه السفراء المعتمدين بباريس بالنسبة للبلدان المشاركة في اللقاء.
- حفل استقبال بمحكمة الحسابات الفرنسية.

السيدة/ فائزة الكافي والسيد/ جوزيف موزر والسيد/ جاسيك جيزيرسكي

وللإطلاع على مزيد من المداخلات والمساهمات يمكن الرجوع إلى موقع الواب الذي أحدثته دائرة المحاسبات الفرنسية باستعمال الـ: http://www.ccomptes.fr